Global Protection Cluster

Global Protection Cluster
Law and Policy
Task Team

المجموعة العالمية للحماية
فرقة العمل المعنية بالقانون والسياسات (TTLP)

المساعدة القانونية في البيئات الإنسانية:

دليل التحليل

نسخة متقدمة
أيار/مايو ٢٠٢٢

شُكر وتقدير

الدليل الماثل، مقترناً بأداة "تحليل المساعدة القانونية" المصاحبة له، هما ثمرة جهود البحث والتأليف لباولا بارسانتي نيابةً عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية)، وبالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالقانون والسياسات المنبثقة عن المجموعة الدولية للحماية (فرقة العمل). قدمت مارتينا كاترينا (لدى المفوضية/رئيسة فرقة العمل) مدخلاتٍ قيّمة وتعقيباتٍ مفيدة في أثناء إعداد هذا الدليل، فضلاً عن دعمٍ عام في سبيل الانتهاء منه.

نعرب عن امتناننا لأعضاء فرقة عمل المساعدة القانونية لما بذلوه من جهدٍ في سبيل مراجعة البحث وإبداء التعقيب القيّم على محتواه، ونخصُّ بالذكر: ريبيكا غانغ ومارينا سوليكي (الصليب الأحمر الدولي)، وكاثرين ستاروب وسيسيليا فيجباي أندرسن وبرينان ويرت (شعبة التعاون الإقليمي)، وفيرناندو ميدينا (المجلس النرويجي للاجئين)، وأغنيس هرفيتز (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، وأنيكا هولترهوف (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، وشيفا شريفزاد (صندوق الأمم المتحدة للسكان/مجال المسؤولية الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي)، ولارا ديرامايكس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وإيميليا سيرماك وباتريك روني وسعيد المضو (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان).

والشكر موصول أيضاً إلى إيليونورا سيوزا وكريستينا نيشا (منظمة إنترسوس)، وكاتي غرانت (الصليب الأحمر الدولي)، ومارك كاساير وسيلفيا دوديرو (المنظمة الدولية لقانون التنمية)، ولورا كيونيال ومارتن كلاتربك (المجلس النرويجي للاجئين)، وكارولين غرايدون (مبادرة قطاع العدالة في المحيط الهادئ)، وفرانسيسكو ميشيل (المجموعة العالمية للحماية)، وجيني كوتزبجيرليستام (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل))، وجيم روبنسن (المجلس النرويجي للاجئين/مجال المسؤولية الخاص بالإسكان والأراضي والممتلكات) على ما قدموه من مدخلاتٍ نيّرة وتعقيباتٍ مفيدة.

خرجت المرحلة الأولى من هذا المشروع إلى النور بفضل الدعم السخي من وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية (GFFO) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

الدليل
قائمة المحتويات

مقدمة

الجزء الأول

القسم ١ – (أ) الأساس المنطقي والهدف من الإطار التحليلي للمساعدة القانونية
الأساس المنطقي
الماهية – ما يدخل فيه وما يخرج عنه
الغرض

القسم ١ – (ب) محتوى الإطار التحليلي للمساعدة القانونية
الهيكل العام
الركيزة ١. المساعدة القانونية والعدالة
الركيزة ٢. احتياجات المساعدة القانونية
الركيزة ٣. تبعات احتياجات المساعدة القانونية
الركيزة ٤. القدرات والاستجابات الحالية

القسم ١ – (ج) توضيح الإطار النظري
مفهوم الحاجة إلى المساعدة القانونية
المساعدة القانونية وإمكانية اللجوء إلى العدالة قبل الأزمة وفي أثنائها وبعدها
تحليل مشكلة المساعدة القانونية وتحديد الغرض من تدخلات المساعدة القانونية

الجزء الثاني

القسم ٢ – (أ) استخدام الإطار التحليلي للمساعدة القانونية
مَن هم المستخدِمون المستهدَفون في الإطار؟
مَن الجدير بقيادة جهود التحليل؟
مَن الجدير بالاستشارة؟ البدء من مفاهيم أصحاب الحقوق تجاه احتياجات المساعدة القانونية
ما هي مصادر البيانات التي ينبغي استخدامها؟
متى ينبغي تنفيذ التحليل، وبأية وتيرة؟
العملية برمتها في ٧ خطوات
تحديد المسار الأنسب وتكييفه

القسم ٢ – (ب) تفعيل الأداة: النتائج المتوقعة
التناسب في عمليةٍ تتسم بالشمول والتشاركية
نتائج التحليل: خارطة طريق للمساعدة القانونية ولمنظومة العدالة
تحديد الخيارات بشأن الاستراتيجية المُنسَّقة للمساعدة القانونية والاستجابة القضائية

مقدمة

هذا الدليل مصاحب للإطار التحليلي للمساعدة القانونية، وهو ثمرة مشروع بقيادة فرقة العمل المعنية بالقانون والسياسات المنبثقة عن المجموعة العالمية للحماية (فرقة العمل)، وذلك في مجال المساعدة القانونية في البيئات الإنسانية؛ بهدف ما يلي:

- الارتقاء بقدرات مجموعات الحماية، ومنها مجالات المسؤولية والوكالات المشاركة، والتنمية، والعمل الإنساني، والسلام، والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان؛ وذلك لفهم احتياجات المساعدة القانونية وتقييمها في بلدان العمل، وسدّ الفجوات القائمة وإذكاء تدخلات المساعدة القانونية حتى يتسنى للمتأثرين بالأزمات الإنسانية التماس سُبُل العدالة والتمتُّع بحقوقهم.
- تعزيز قدرة فرقة العمل على كشف الحاجة إلى دمج المساعدة القانونية في الاستجابة الإنسانية منذ بدايتها
- تطوير المنتجات والأدوات المعرفية لمجموعات الحماية على المستوى الميداني بُغية تلبية احتياجات المساعدة القانونية تلبيةً مجمعة.

إنَّ الإطار التحليلي للمساعدة القانونية هو عبارة عن أداة مُصمَّمة لمساعدة المنسقين (المشاركين) في مجموعات الحماية، وجهات التنسيق في مجال المسؤولية، ومنظمات التنمية المحلية والدولية، وحقوق الإنسان، والسلام والعمل الإنساني، في مباشرة التقييم الشامل لمشهد المساعدة القانونية في بلدٍ أو إقليمٍ مُعيَّن متأثر بأزمة.

يهدف الدليل الماثل إلى عرض الإطار التحليلي للمساعدة القانونية (المشار إليه أيضاً باسم "أداة التحليل" أو "الأداة")، وهي متاحة في الملحق ١. ينبغي قراءة هذا الدليل بالاشتراك مع "الإطار المفاهيمي للمساعدة القانونية في البيئات الإنسانية"، وهو الإطار الذي يقدم مسرداً لأهم المصطلحات والمفاهيم المُستخدَمة في الأداة؛ وهو متاح في الملحق ٢.

ينقسم هذا الدليل إلى جزأَيْن: أما الجزء الأول فيقدم للمستخدمين خلفيةً نظرية ومفاهيمية عن الإطار التحليلي للمساعدة القانونية، مع بيان غرضه وهيكله ومنطقه. أما الجزء الثاني فهو القسم العملي من هذا الدليل؛ إذ يقدم إرشاداً متدرجاً بشأن كيفية استخدام الأداة، كما يوضح المستهدَفين منها ويقترح معايير بشأن كيفية اختيار المسار الأمثل للعمل بها.

المحتوى الرئيسي لهذا الدليل

- **المحتوى المفاهيمي: التعريفات والتوصيفات لبيان كل ركيزة من الركائز**
- **المحتوى العملي: توضيح التوقيت لاستخدام الإطار العملي وكيفية استخدامه**
- **المحتوى البصري: العرض البصري لإطار العمل – الركائز الرئيسية والركائز الفرعية والفئات**
- **مسار العمل: وصف عملية التحليل والخطوات المرتبطة بها والنتائج المتوقعة منها**

الجزء الأول

القسم ١ – (أ) الأساس المنطقي والهدف من الإطار التحليلي للمساعدة القانونية

الأساس المنطقي
الماهية – ما يدخل فيه وما يخرج عنه
الغرض

الأساس المنطقي

أقرَّت فرقة العمل بالحاجة إلى ما يلي:

- تجاوُز جهود التحليل لكل منظمة عبر اعتماد أداة تحليل مشتركة (فلكل وكالة تقييمها الخاص لمشهد المساعدة القانونية لديها) واتباع مصطلحات موحدة (فلكل نوع من أنواع الجهات الفاعلة المعنية بالقضاء/تدخلات المساعدة القانونية مصطلحاتها الخاصة عند الإشارة إلى المساعدة القانونية).
- إيجاد تنسيق أوفى عبر وجود أداة موحدة مشتركة تكفل تيسير الحوار البناء بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والإنمائي وحقوق الإنسان والسلام من المشاركين في جهود المساعدة القانونية ومنظومة القضاء، وكل ذلك انطلاقاً من أساسٍ تشاركي متين مع النظراء المحليين.
- التعويل على المبادرات القائمة ذات التزكية العالمية، ومنها إطار العمل التحليلي للحماية (PAF).[1]
- تعزيز أوجه التآزر بين قطاع المساعدة القانونية والقطاعات الأخرى، بما فيها قطاع الحماية العامة.
- الاستثمار في التحليل المجمع، وفهم السياق قبل تصميم وتنفيذ أي تدخل وفي أثناء التنفيذ والتصميم، مع الاستفادة المجمعة من القدرات الوطنية الحالية حرصاً على تحقيق الاستدامة.

يستند العمل المرتبط بالإطار التحليلي للمساعدة القانونية إلى فرضيَّتَين، هما:

- أهمية إدراج تحليل النظام الوطني للمساعدة القانونية/العدالة في مراحل التخطيط المبكرة، وتكراره في جميع مراحل الأزمة بُغية تحليل الاحتياجات/ الأولويات/ النُّظُم المُتغيّرة من أجل تقييم وثاقة صلة التدخلات الحالية بما يتيح إعادة توجيه الجهود المجمعة في نهاية المطاف.
- وفي معظم الأحيان، تلجأ الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية الإنسانية إلى المبالغة في إيلاء الأولوية إلى الحلول الفنية على حساب التقدير الأوفى لديناميات القوة وقدراتها الحالية؛ وقد أدى ذلك إلى إخفاق الكثير من برامج المساعدة القانونية السديدة من الناحية التقنية في إحداث الفارق المنشود: علماً بأنَّ الأداة تقدم الدعم اللازم لمباشرة التحليل المهتدي بالمشاكل لاحتياجات المساعدة القانونية مع مراعاة الأسباب والطبيعة العامة والتبعات.

صُمِّمَ الإطار ليكون أداةً نظرية، لذا ينبغي تكييفه مع سياق البلد أو الإقليم محل الدراسة. وهذا ما يؤدي إلى تبعاتٍ تتعلَّق بالعملية المتبعة والمفاهيم والتعريفات ذات الصلة، أي: احتياجات المساعدة القانونية، وأسبابها وتبعاتها، إذ ينبغي مناقشتها وتحديدها بالاشتراك مع أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات على المستوى الوطني حيثما أمكن. يُرجى الانتباه إلى أنَّ بعض الفئات قد لا تكون وثيقة الصلة بكل سياقٍ من سياقات المساعدة القانونية ومشاكلها الخاضعة للنظر. إذ يعرض هذا الإطار النطاقَ الكامل للمعلومات المهمة من أجل النظر في تقديم المساعدة الداعمة لاتباع أسلوبٍ منظَّم ومنهجي، غير أنَّه يجدر بالمستخدم التحقق من التماهي بين الأسلوب وموقفه واحتياجاته.

الماهية – ما يدخل فيه وما يخرج عنه

يدخل في الإطار التحليلي للمساعدة القانونية أنَّه عبارة عن:

[1] جاء استهلال إطار العمل التحليل للحماية لدى مشروع تحليل الحماية القائم على النتائج لدى الصليب الأحمر الدولي وشعبة التعاون الإقليمي بتمويلٍ من مكتب المساعدة الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وذلك للمساهمة في النتائج المجمعة لتحسين تحليل الحماية وضبطها. وقد جاء الإطار ثمرةً للتعاون مع - وبدعمٍ كاملٍ من - فريق العمل المعني بالمعلومات والتحليل لدى المجموعة العالمية للحماية. وحصل الإطار على تأييدٍ من المجموعة العالمية للحماية كما يتجلى من الرابط التالي: https://www.globalprotectioncluster.org/2021/08/11/protection-analytical-framework/

- مصفوفة عملية تُعين في تحديد وكيفية تنظيم البيانات الكمية في ما يتصل بالبيئة القانونية ونظام العدالة واحتياجات المساعدة القانونية والقدرات والاستجابات الحالية في بلدٍ أو إقليمٍ متأثرٍ بأزمة؛
- أداة قائمة على حقوق الإنسان تيسّر التحليل المشترك لمشهد المساعدة القانونية بغية تحقيق نتائج تحليلية أكثر دقة واستناداً إلى البراهين بما يتيح تعزيز استجابة شاملة منسقة، وذلك بالتحاور مع النظراء المحليين؛
- إطار عمل بسيط يسهم في رصد أوجه الارتباط بين المساعدة القانونية ومنظومة القضاء والقطاعات الأخرى؛
- أداة كفيلة برصد التغيرات في تجارب الأفراد والمجتمعات وسلوكياتهم قياساً على الخدمات القانونية المُقدَّمة قبل الأزمة وفي أثنائها وبعدها؛ وذلك حال استخدام الأداة على مر الوقت.

يخرج عن الإطار التحليلي للمساعدة القانونية أنه ليس:

- أداة لجمع البيانات أو رصدها بحد ذاتها: فالأداة ليست بديلاً لبيانات تقييم المساعدة القانونية الحالية، ولا لبيانات سيادة القانون أو اللجوء إلى القضاء، ولا لما يرتبط بذلك من أدوات التحليل؛
- أداة للمعلومات بحد ذاته: بل إنَّه يعوّل على البيانات والنظريات ومنهجيات جمع المعلومات القائمة بالفعل؛
- أداة تقييم قانونية: فالغاية من المصفوفة ليست المساعدة في تحليل النظام القانوني للبلد أو الإقليم المتأثر بالأزمة، بل تحليل نظام المساعدة القانونية والعدالة؛
- استقصاء لاحتياجات المساعدة القانونية، إذ من المعتاد أن يبحث الاستقصاء في طبيعة المشاكل القابلة للمقاضاة وتجربتها من منظور من يواجهونها، ومن منظور الاستراتيجيات المتبعة، مع استجلاء نوع المساعدة المنشودة والإجراءات المتبعة في حلّها.

الغرض

يتمثل الغرض من الإطار التحليلي للمساعدة القانونية في دعم المنسقين (والمنسقين المشتركين) في مجموعات الحماية، وجهات التنسيق في مجالات المسؤولية، والمنظمات الدولية والمحلية في مجالات العمل الإنساني وبناء السلام والتنمية وحقوق الإنسان، وذلك في سبيل تقييم أوضاع المساعدة القانونية والقضاء في بيئات الأزمات بالتحاور مع النظراء المحليين. وفي نهاية المطاف، تيسّر الأداة التدخلات المُنسَّقة والجماعية في مجالات المساعدة القانونية والخدمات القضائية، وتدعم الحوار الوطني وعمليات السياسات المتعلقة بالمساعدة القانونية والعدالة في بيئات الأزمات.

ينبغي أن تسهم العملية ونتائجها في ما يلي:

- إعداد براهين شاملة يمكن للجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام التعويل عليها عند وضع رؤاهم وخططهم الاستراتيجية، ومثلهم في ذلك أصحاب الحقوق والجهات الفاعلة في المساعدة القانونية/القضاء على المستوى الوطني؛
- تبصير جهود التحليل والاستجابة التعاونية المُنسَّقة على مستوى المناصرة الاستراتيجية والبرنامجية والتنسيقية، وإذكاء التوزيع الأنسب للمهام فيما بين الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية على المستويَيْن الدولي والوطني، واتباع مسارات أوضح وأنسب وأنجع للإحالة؛ علماً بأنَّ الأداة قابلة للاستخدام من جانب منظمة واحدة بوصفها أداة داخلية ترشد الجهود في مراحل وضع الاستراتيجيات والخطط لبرنامج المساعدة القانونية، ومع ذلك فالأداة مُصمَّمة للمساعدة في إجراء مناقشة جماعية موسَّعة بما يؤدي إلى إحداث تغييرٍ مُنسَّق في السياسات والبرامج.
- تغيير التفكير في المساعدة القانونية، وإعادة توجيه الجهود و/أو إعادة رسم المفاهيم في ما يتعلق بالتدخلات القائمة بما يتجاوز محض الاستجابة العاجلة للاحتياجات؛
- موضعة المساعدة القانونية ضمن سياقٍ سياسي/قانوني أرحَب: إذ يمكن للجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية إعادة النظر في كيفية الاشتراك مع جهاتٍ أخرى فاعلة، تماماً كما يمكن للقطاعات الأخرى أن تفكّر في أهمية المشاكل والخدمات القانونية لما لدى تلك القطاعات من شواغل وأهداف؛
- إحداث التناغم بين جهود التحليل والاستجابة الحالية لتتمحور حول نظرية فريدة للتغيير، مع إذكاء تفاعلٍ أوفى وأدق بحيث يضمُّ النُّظُم والجهات الفاعلة الوطنية، ويضعها في محور التفاعل؛

- النظر في ديناميات وآليات تتجاوز التحليل الإقليمي/القُطري، مع مراعاة أُطُر العمل والقدرات الإقليمية والعالمية؛
- تجاوُز التحليل الإنساني التقليدي (الذي ليس سوى وصف لاحتياجات المساعدة القانونية في سياقٍ مُعيَّن)، وتيسير جوانب التدقيق في الأسباب السياسية والاقتصادية والقانونية من جانب، وفي تبعات السلامة/الكرامة لاحتياجات المساعدة القانونية/الخدمات القضائية على المستوى الفردي والمجتمعي والفئة المتأثرة بالأزمة والمجتمع الأكبر ككل، من جانبٍ آخر؛[2]
- استجلاء سمات مشهد المساعدة القانونية والشؤون القضائية، وإقامة الرابط بين دواعي المساعدة القانونية والطبيعة الجماعية لبعض المشاكل الهيكلية في مجال المساعدة القانونية/الشؤون القضائية، مع مراعاة القدرات الحالية (قبل الأزمة وبعدها)، ورصد الفرص والعراقيل الماثلة أمام إحداث التغيير السياسي/ التشريعي/ التنظيمي؛
- تقديم العناصر الأساسية لمناصرة التحليل الموازن بين التكاليف والمزايا في التدخل بالمساعدة القانونية (أي اعتبار تبعات احتياجات المساعدة القانونية بوصفها تكاليف تتكبَّدها النُّظُم القائمة، واعتبار القدرات الحالية من قبيل المزايا).

المنهجية: كيف يُصمَّم إطار المساعدة القانونية؟

صُمِّمَت النسخة الأولى من الأداة عبر استعراض الأدوات القائمة ومواد التدريب التي جرى تصميمها واستخدامها من جانب المنظمات الدولية والوطنية المعنية بالمساعدة القانونية. مصادر الاستعراض المستندي منظمة في المكتبة البصرية، وهي متاحة عبر: https:// drive.google.com/drive/folders/10ICw_HPTAX6xEr9YtvhLxIkuTEUcqx8F?usp=sharing.

أعقب ذلك عرض الأداة على ٢٣ ممثلاً عن منظماتٍ دولية معنية بالمساعدة القانونية والوصول إلى القضاء، وذلك عبر مقابلاتٍ شبه مُنظَّمة خلال شهرَي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٢٢. ثم أمكن التحقق من النسخة النهائية من الأداة، إلى جانب المذكرة الإرشادية والإطار المفاهيمي ذي الصلة، في خلال ورشة عمل بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، مع عرضها على مجموعاتٍ ميدانية وزملاء في مجالات المسؤولية في أثناء اجتماعٍ لفرقة العمل المعنية بالقانون والسياسات في أيار/مايو ٢٠٢٢؛ وذلك قبل إخضاع الأداة للاختبار على المستوى القُطري.

القسم ١ – (ب) محتوى الإطار التحليلي للمساعدة القانونية

الهيكل العام
الركيزة ١. المساعدة القانونية والعدالة
الركيزة ٢. احتياجات المساعدة القانونية
الركيزة ٣. تبعات احتياجات المساعدة القانونية
الركيزة ٤. القدرات والاستجابات الحالية

الهيكل العام

تفصّل الأداة جوانبَ المساعدة القانونية والعدالة إلى مكوّنات مختلفة بهدف دعم ما يلي:
- التنظيم المنهجي للمعلومات والبيانات الحالية المتاحة
- إجراء تحليل شامل
- تيسير عمليات الحوار بشأن طائفة من مجموعة فرعية من المشاكل والمناظير

ترتكز الأداة على أربع ركائز رئيسية؛ ولكل منها ٣ ركائز فرعية، فيما تنقسم كل ركيزة فرعية إلى مجموعة من الفئات.

الرسم: الهيكل المفصل للأداة (انظر صفحة الإكسل ٢)

[2] على هذا الأساس، يمكن أن يؤدي التحليل إلى كشف الحاجة إلى عمليات العدالة الانتقالية ودعمها، وإحداث إصلاحات هيكلية (لا شكلية) مهمة.

Legal aid analysis framework

PILLAR	Legal aid and justice context	Legal aid needs	Consequences of legal aid issues	Existing capacities and responses
DESCRIPTION	Specific characteristics of the legal aid institutional, policy, social context and environment and factors to understand what is provoking and shaping legal aid dynamics and resulting in legal aid issues.	Typology of legal aid issues and how these are affecting different population groups. Includes information describing the origins of the violations and main actors involved.	The consequences of the legal issues identified in terms of safety and dignity, the coping strategies adopted and how those consequences and coping strategies may be different across different population groups and geographic areas	The resources and capabilities that exist at the individual/community level to identify, address and resolve legal aid needs. This also includes analysis of the capacities of national civil society and duty bearers at local and national level as well as of traditional/customary dispute resolutions mechanisms. This included capacities of international mechanisms/organizations
SUB-PILLARS	CRISIS SETTING	TYPOLOGY LEGAL AID ISSUES	CONSEQUENCES OF LEGAL AID ISSUES (safety)	AFFECTED POPULATION (rights holders: individual and communities)
DESCRIPTION	Contextual and historic elements that influence the existing human rights violations resulting in legal aid issues, including tensions, conflict and hostilities, natural hazards, stability and peace processes.	The types of legal aid needs, volume, prevalence, severity, clustering across individual, communities, population groups (whole of population, CAP and specific groups within CAP). Includes demography, population groups, geographic locations, movements, level of exposure.	SAFETY immediate, medium or long-term effects of the legal aid issues for each population group and location affected. This includes specific implications for particularly vulnerable categories of individuals/communities. This includes analysis of implication on others ectors.	The physical, social and psycho-social, legal material capabilities (including skills, resources, knowledge, power, etc.) of individuals, households, families and communities to resolve the legal aid issue and mitigate/address its consequences.
SUB-PILLARS	POLITICAL AND SOCIO-ECONOMIC LANDSCAPE	MAIN ACTORS INVOLVED	CONSEQUENCES OF LEGAL AID ISSUES (dignity)	LEGAL AID AND JUSTICE ACTORS (civil society, private sector and international actors)
DESCRIPTION	Contextual elements that inform the legal aid delivery model and may cause, counter or sustain existing legal aid issues. This includes overview of existing barriers to access justice.	Mapping of all actors involved and their link with the legal aid issues identified (and/or with their origins and their consequences) and their relation/responsibilities vis-à-vis the affected population.	DIGNITY immediate, medium or long-term effects of the legal aid for each population group and location affected. This includes specific implications for particularly vulnerable categories of individuals/communities. This includes analysis of implications on others ectors.	Capacities of the national legal aid/justice actors in the affected location to identify/address/solve to legal aid needs. This includes identifying the extent to which these actors are functioning, available, and acceptable to the population and whether the services provided are of quality. This includes assessing capacity of international mechanisms and their ability to respond.
SUB-PILLARS	NATIONAL AND INTERNATIONAL INSTITUTIONAL, LEGAL, POLICY AND NORMATIVE LANDSCAPE	ORIGINS OF THE LEGAL AID ISSUES	AFFECTED POPULATION COPING STRATEGIES	LEGAL AID and JUSTICE ACTORS (duty bearers: authorities - formal and informal and mechanisms)
DESCRIPTION	Formal and informal rules, norms, policies, systems and institutions involved in the legal aid/justice system. This includes mapping of legal aid actors and analysis of international legal framework and existing mechanisms to protect access to justice. An analysis of/barriers to international response to operate is also included.	Factors that generate(d) legal aid issues. This includes analysis on whether legal issues are the result of a particular violation, and whether the violation is the result of a particular behaviour/action (omission or commission), organisation/group practice or government or non-government policy. Includes socio-economic, environmental, ethnic, or political drivers/barriers /norms that help create, sustain, resolve, exacerbate the legal issues and access to justice at the local, national, and/or international levels.	Responses (positive/negative) of the affected population to the identified consequences of the legal issue. Includes evasion, adjustment, action, confrontation and other strategies, as well as how the perceptions of legal issue influence these decisions.	Capacities of the actors who have the duty to protect, fulfill and promote access to justice: describes legal aid, justice and law enforcement institutions' will, resources and capabilities to protect and respond to legal aid issues. This includes identifying the extent to which these actors are functioning, available, and acceptable to the population and whether the services provided are of quality. This includes informal justice/dispute resolution mechanisms and their ability to respond.

تسهم مجموعة من الأسئلة التحليلية الكلية لكل فئة في الوقوف على النطاق البحثي الشامل للتحليل. تعين مجموعة من الأسئلة التفصيلية في عرض الأسئلة التحليلية الكلية ضمن مجموعةٍ فرعية من الاستفسارات التفصيلية، مع دعم تحديد فجوات المعلومات والبيانات السياقية. كما تضمُّ الأداة مجموعةً متنوعة من احتياجات البيانات والمعلومات المقترحة دعماً لوضع البيانات في سياقاتها وترتيبها من حيث الأولوية. وأخيراً، تضمُّ الأداة عدداً من المصادر والمواد والموارد المفيدة والأدوات لمساعدة المستخدمين في إيجاد المعلومات المطلوبة. تجدون في الأقسام التالية أدناه لكل ركيزة من الركائز الرئيسية:

- الهيكل: الركائز الفرعية والفئات
- ما الذي تساعدك الركيزة في تحديده؟
- ما الذي تساعدك الركيزة على استنتاجه؟

الركيزة ١. سياق المساعدة القانونية والعدالة

هيكل الركيزة

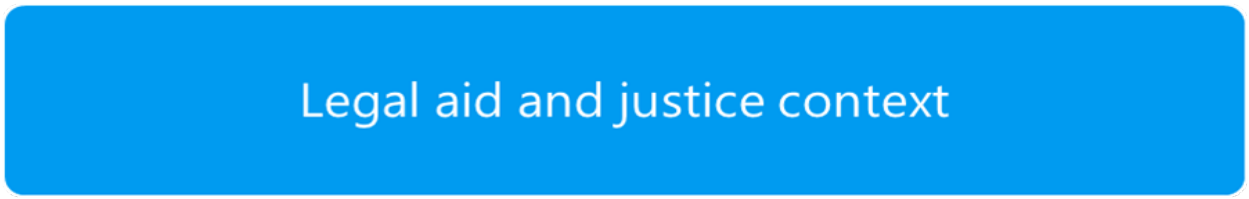

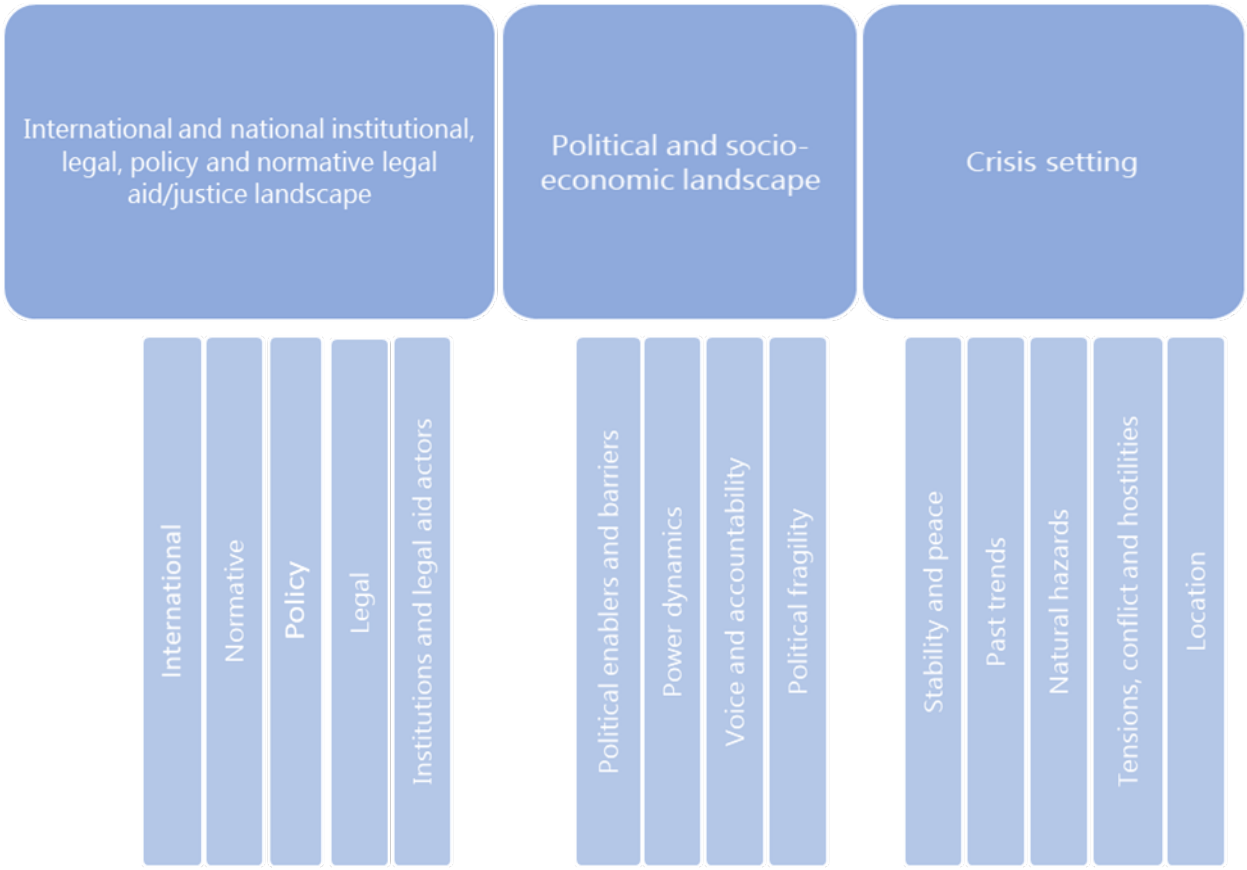

ما الذي تساعدك الركيزة في تحديده؟

يساعد التحليل الوارد ضمن هذه الركيزة في تحديد ما يلي:

- نوع الأزمة التي يواجهها الإقليم / البلد

ينبغي أن يُستهلّ التقييم الشامل لمشهد المساعدة القانونية والعدالة بتحليلٍ عميق لبيئة التشغيل. ومن الضروري أن تُفهَم الأزمة بدقة لناحية طبيعتها وأسبابها، وكذلك التاريخ والدوافع الهيكلية والمباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان. ومن المهم وضع خريطة بالإجراءات القضائية الحالية الرامية إلى ضمان الاستقرار والسلام / العدالة الانتقالية التي تؤثر على قدرة السكان على نيل الانتصاف من الانتهاكات السابقة.

- الأبعاد السياسية والاقتصادية للأزمة متعلقة بفهم نظام المساعدة القانونية والعدالة: القوانين والأنظمة وكذلك تنفيذها إنَّما هي اعتبارات كاشفة لهياكل القوة المؤثرة في ديناميات الحوكمة الأعم، كما أنَّها تشكل جانباً من الظروف السياسية والاقتصادية الأوسع نطاقاً. يمكن لعوامل الفقر و/أو الاستبعاد الاجتماعي و/أو التهميش، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية/الاقتصادية/السياسية أن تؤثر تأثيراً جوهرياً في أداء نظام المساعدة القانونية والعدالة، وأن تؤثر في قدرة السكان ككل، والفئات المتأثرة بالأزمة، وبعض الفئات المُهمَّشة بصفةٍ خاصة، والفئات القابلة للتأثر؛ وهو تأثيرٌ يتعلّق بالاعتراف بحقوقهم والمطالبة بها وممارستها. وهذه الركيزة الفرعية مهمة في تحصيل رؤيةٍ شاملة للعوائق المانعة من الوصول إلى القضاء قبل الأزمة وبعدها.
- المشهد الدولي والوطني على صعيد العمل المؤسسي والقانوني والسياساتي والمعياري في مجال المساعدة القانونية/العدالة

ينبغي لهذا القسم من التقييم أن يساعد في تحديد ما يلي:

(١) نوع النظام القانوني في البلد: نظام القانون المدني أو القانون العام الأنكلوسكسوني، أو ولاية قضائية مختلطة، أو تقليد قانوني آخر؛ ووجود تعدُّدية قانونية، ودور القوانين الدينية والعُرفية والتقليدية في البلد، والروابط بين الآليات النظامية وغير النظامية (الإحالات والاستئنافات)، ووضعها القانوني، والمؤسسات الاتحادية في دولٍ مُعيَّنة، والمستويات المختلفة للعمل القانوني؛

(٢) فهم النموذج الوطني لتقديم المساعدة القانونية، ومؤسساتها والجهات الفاعلة فيها (الوطنية والإقليمية والمحلية): تحديد القوانين التي ترسي الحق في الحصول على مساعدة قانونية، والقوانين التي تستحدث الإجراءات والآليات اللازمة لتنفيذ الحق، وكذلك القوانين التي تجيز متابعة جودة خدمات المساعدة القانونية، أو وجود تشريع محدد بشأن التمكين من الحق في المساعدة القانونية بالنسبة لفئاتٍ مُعيَّنة، وتحديد نموذج التقديم القائم، بمعنى: مَن هم أصحاب المصلحة الرائدين وما هي أهم الإدارات المعنية بإنفاذ العدالة والقانون، والجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية، والأدوار والمناصب التي تحظى بها تلك الجهات؛

(٣) تقديم نظرة عامة للإطار القانون الدولي، وامتثال نموذج تقديم المساعدة القانونية الوطني لقوانين حقوق الإنسان والعمل الإنساني واللاجئين (متى انطبق)، وتحليل الآليات القائمة لحماية الحق في التماس سُبُل العدالة. وينبغي أيضاً إجراء تحليلٍ للعوائق المانعة من تفعيل الاستجابة الدولية ضمن هذه الركيزة الفرعية.

ما الذي تساعدك الركيزة على استنتاجه؟

- ✔ فهم الأسباب والأنماط الخاصة بالأزمة وآثارها على النظام الوطني للمساعدة القانونية والعدالة؛
- ✔ تحصيل معرفة وافية بالأدوار والمسؤوليات المنوطة بالجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية والعدالة، ومراعاة التفاعل المعقد بينهما وما يتصل بهما من حوافز واهتمامات؛
- ✔ تحديد الفجوات في السياسة والتشريع بما لها من تأثيرٍ محتمل في العقبات الهيكلية الماثلة أمام التماس سُبُل العدالة وتفاقم الاحتياجات إلى المساعدة القانونية؛
- ✔ تحديد المجالات المناسبة للمناصرة والمشاركة السياساتية، بما يتيح المساعدة في صياغة مزيدٍ من المناصرة القائمة على الأدلة.

الركيزة الثانية – احتياجات المساعدة القانونية

هيكل الركيزة

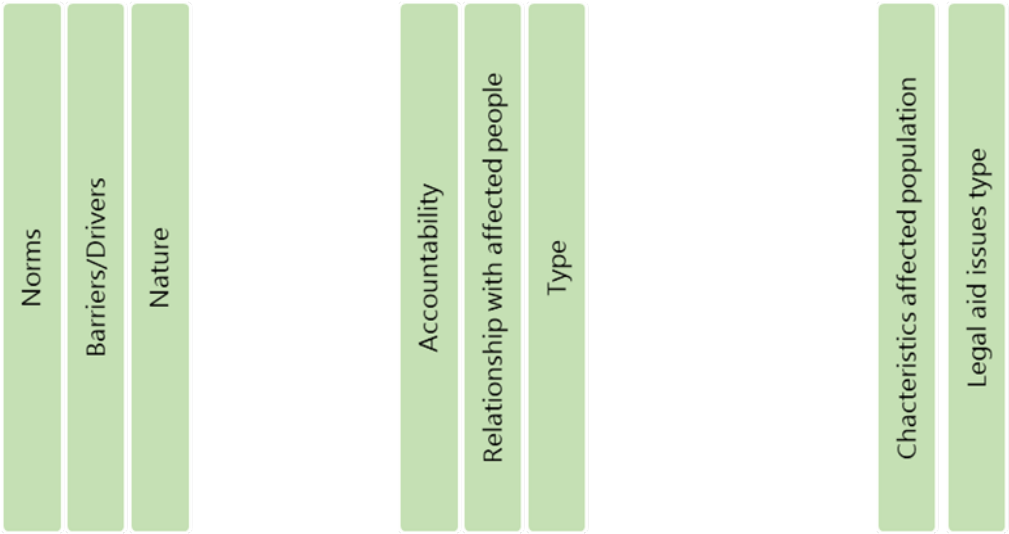

ما الذي تساعدك الركيزة في تحديده؟

يساعد التحليل المُقدَّم ضمن هذه الركيزة على تحديد ما يلي:

- التصنيف النوعي لاحتياجات المساعدة القانونية

يتيح هذا القسم من التقييم تحديد احتياجات المساعدة القانونية وحجمها وانتشارها وحدَّتها وتجميعها ضمن فئاتٍ فردية ومجتمعية محلية وسكانية. وتسمح هذه الركيزة الفرعية بتحديد الجوانب الديمغرافية والفئات السكانية والمواقع الجغرافية والتحركات ومستوى التعرُّض في أوساط السكان المتأثرين. كما يشمل هذا القسم من التحليل نظرةً في طبيعة الاحتياجات القانونية، ويدرس كيف ينظر إليها أصحاب الحقوق، وما إذا كان من الممكن حلّها وكيف يمكن حلّها إذا أمكن ذلك. ومن المقترح اعتماد "نهج شامل لجميع السكان" ومراعاة احتياجات المساعدة القانونية المؤثرة في مجمل السكان (المواطنون في البلد والأجانب المقيمين على أراضيه)، وذلك في مقابل حصر التركيز منذ البداية على السكان المتأثرين بالأزمة وحدهم. وسيتيح ذلك تحديد القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين طبيعة الاحتياجات القانونية وأنواعها في مختلف الفئات السكانية (مثلاً النازحين مقارنةً بالمجتمعات المحلية المضيفة).

- الجهات الفاعلة الأساسية المعنية

تتيح هذه الفئة وضعَ خريطةٍ بجميع الجهات الفاعلة المعنية، وارتباطها باحتياجات المساعدة القانونية المحددة (و/أو بأسبابها وتبعاتها)، وارتباطها/مسؤولياتها حيال السكان المتأثرين. والفارق بين وضع خريطةٍ بالجهات الفاعلة في الركيزة الأولى ووضعها في هذه الركيزة الفرعية، هو أنَّ الركيزة الأولى تُعنى بالجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية/العدالة، أمّا هذه الركيزة الفرعية فتشتمل على وضع خريطةٍ بالجهات الفاعلة التي تتجاوز قطاع المساعدة القانونية/العدالة وقدرتها على تحديد مشكلة المساعدة القانونية وتبعاتها والتصدي لها وصولاً إلى حلها. مثلاً، إذا كان عدم وجود وثائق ثبوتية لهوية الأطفال النازحين يعيق التحاقهم بالمدارس، فينبغي التفاعل مع وزارة التربية والتعليم وإداراتها باعتبارها جهات مناظرة.

- أسباب احتياجات المساعدة القانونية

تركز الركيزة الفرعية هذه على عوامل تولد (أو ولّدت) احتياجات المساعدة القانونية المحددة. ويشمل ذلك تحليل ما إذا كانت احتياجات المساعدة القانونية قد نشأت نتيجة انتهاكٍ مُعيَّن، وما إذا كان الانتهاك قد حصل نتيجة سلوكٍ مُعيَّن و/أو عملٍ (بطريق الفعل أو الامتناع عن فعل) أو ممارسة أو سياسة. وغالباً ما تنشأ احتياجات المساعدة القانونية من عقباتٍ إداريةٍ وتشريعية وبنيوية لا ترتبط بالضرورة بالانتهاكات (مثلاً قد يصعب على المتأثرين بالأزمات خوض بعض النُّظُم التي قد تتسم بالتعقيد أو الخلل أو الترهيب؛ أو قد لا يتمكَّن أحد المجتمعات المحلية من الوصول إلى خدماتٍ محددة بسبب حاجز اللغة). ويشمل ذلك تحليلاً للمحركات / العقبات / الأعراف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعرقية والسياسية التي تساهم

في إنشاء احتياجات المساعدة القانونية أو استدامتها أو حلّها أو تفاقمها، وما يتصل بذلك من الوصول إلى القضاء على المستوى المحلي و/أو الوطني و/أو الدولي.
وفي حين يركز تحليل العقبات / الأعراف المتعلق بالتماس سُبُل العدالة ضمن الركيزة الأولى على العقبات العامة التي يواجهها السكان بمجملهم والتي تمنعهم من التماس سُبُل العدالة (مثل يُسر الوصول، والتمييز، ومدى التعقيد في الإجراءات، وغياب التعليم القانوني، إلخ)، فإنَّ التحليل هنا يركز على العقبات التي يواجهها السكان في سعيهم إلى تلبية احتياجات محددة للمساعدة القانونية. ويشتمل التحليل على نظر أصحاب الحقوق في مفاهيم احتياجات المساعدة القانونية، بما في ذلك النظر في الحلول التي يمكن للنازحين اللجوء إليها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

كيف يمكن ترتيب احتياجات المساعدة القانونية من حيث الأولوية؟

على الرغم من أنَّ جميع الاحتياجات القانونية مهمة، فإنَّ الموارد المحدودة غالباً ما تتطلَّب إيلاء الأولوية إلى الاستجابة لبعض الاحتياجات على حساب احتياجاتٍ أخرى. وينبغي أن تكون المعايير المُعتمدة لترتيب الأولويات واضحة وشفافة، علماً بأن هذه المعايير قد تختلف وتشمل ما يلي:

- بيانات كمية (زيادة أهمية الحاجة إلى المساعدة القانونية على حساب احتياجاتٍ أخرى، وحجم احتياجات المساعدة القانونية في موقعٍ محدد، إلخ.)؛
- حدة الحاجة إلى المساعدة القانونية وتقييم التبعات الواقعة على فئة سكانية محددة؛
- تحليل مفاهيم احتياجات المساعدة القانونية من جانب أصحاب الحقوق: كيف ترتب المجتمعات / الأفراد المشكلة القانونية من حيث الأولوية؟ كيف تنظر المجتمعات المحلية إلى المشكلة القانونية؟ هل يعكس ذلك البيانات الكمية المتاحة؟
- المناطق الجغرافية و/أو الفئات السكانية الأشد تأثراً بخطر عدم الوصول إلى المساعدة القانونية. ويمكن لهذا التحليل أن يفيد في تحليل مشهد الحماية الذي يجريه الفريق القُطري للعمل الإنساني.
- التوقيت: متى يتعيَّن ترتيب الأولويات؟ ينبغي أن يسهم التحليل في تحديد تسلسل التدخلات؛ وفي الوضع الأمثل، يجب إتاحة المساعدة القانونية في جميع مراحل العمليات القضائية، بما في ذلك قبل حدوثها (مثلاً، حل النزاع عبر وسيلةٍ بديلة لتسوية النزاعات، أو الوصول المبكر إلى المساعدة القانونية عندما تكون في عهدة الشرطة).

<u>ما الذي تساعدك الركيزة على استنتاجه؟</u>

- ✔ تحديد جانب "الطلب" على صعيد المساعدة القانونية عبر توصيفٍ نوعي مفصَّل لاحتياجاتها في البلد/الإقليم المعني بالدراسة، قبل الأزمة وبعدها، مع تحديد كيفية تأثير تلك الاحتياجات على الفئات السكانية المختلفة؛
- ✔ فهم ما هي احتياجات المساعدة القانونية التي تعرّض معظم الأشخاص للخطر في السياق محل الدراسة، ومَن هم الأشد تأثراً بتلك المخاطر، وما هي أنواع خدمات المساعدة القانونية المباشرة التي تلقى أوسع ترحيبٍ من السكان مع كونها الأرجح قدرةً على حل مشاكلهم القانونية؛
- ✔ فهم ماهية / كيفية تأثير المشاكل القضائية في النساء / الرجال / الفتيان / الفتيات، والأفراد ذوي القدرات المختلفة وأعضاء الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- ✔ دراسة المفاهيم المحلية المتعلقة بالآليات القضائية المتاحة، والأماكن الممكنة والطُّرُق المُعتمَدة لتقديم المساعدة القانونية؛
- ✔ تفصيل الأسباب التي تؤدي إلى احتياجات المساعدة القانونية المحددة، وفهم ما إذا كانت التدخلات الحالية تعالج تلك الأسباب، و/أو احتياجات المساعدة القانونية، و/أو تبعاتها؛
- ✔ تحديد الجهات الفاعلة المنخرطة في مجال احتياجات المساعدة القانونية في ما ما يتجاوز نظام العدالة وحدود البلد/الإقليم محل الدراسة (الجهات الفاعلة على المستويَيْن الإقليمي والدولي)؛
- ✔ مراعاة نظرة أصحاب الحقوق لاحتياجات المساعدة القانونية، مع التمكين من إعادة التفكير في المساعدة القانونية من المنظور والحلول التي سيتَّبعها الأفراد المقيمون في الإقليم/البلد محل الدراسة.

الركيزة الثالثة – تبعات احتياجات المساعدة القانونية

هيكل الركيزة

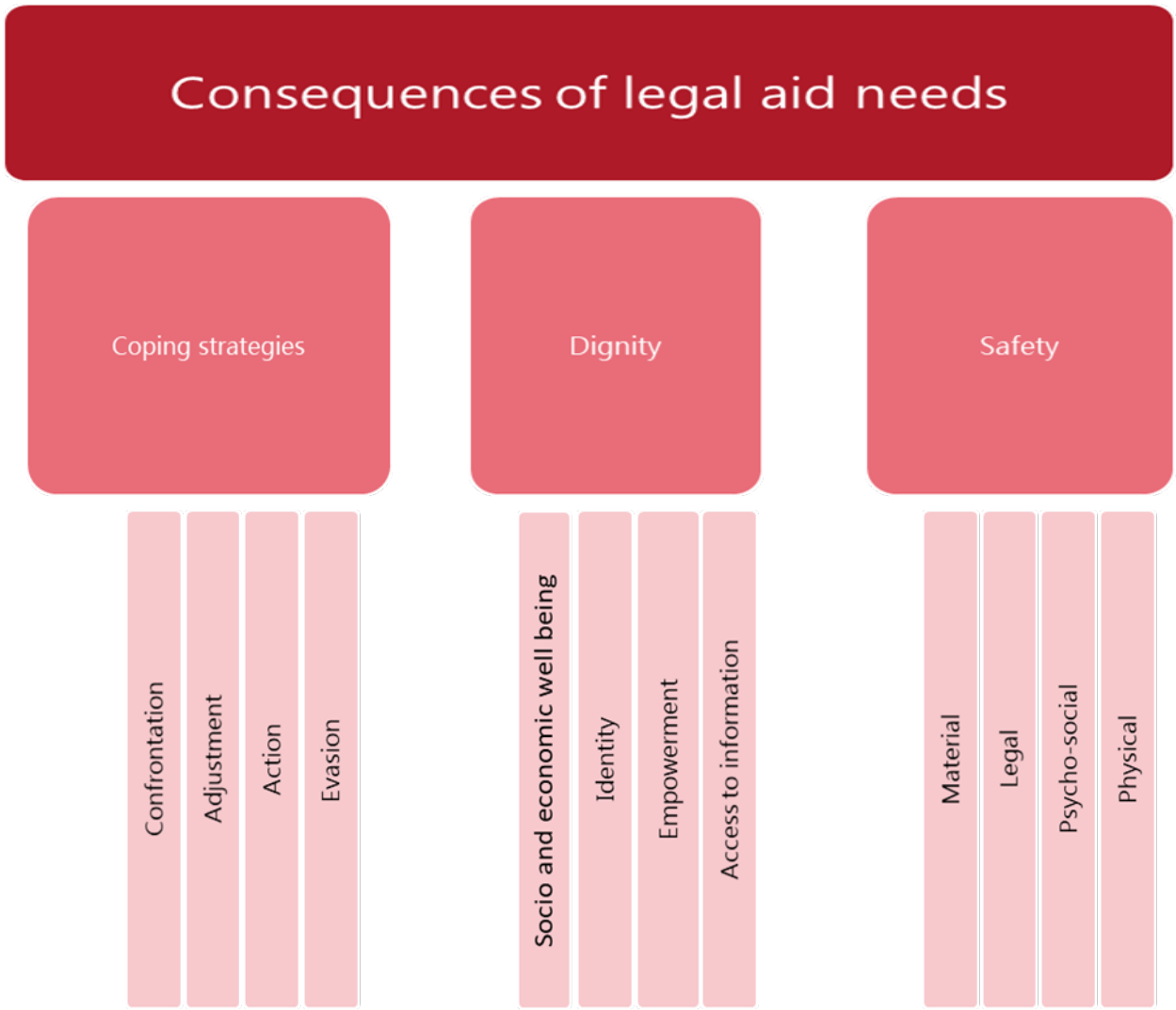

ما الذي تساعدك الركيزة في تحديده؟

يساعد التحليل الوارد ضمن هذه الركيزة في تحديد ما يلي:

- تبعات احتياجات المساعدة القانونية بشأن الجوانب المتعلقة بسلامة السكان المتأثرين وكرامتهم

صُممت فئتا السلامة والكرامة لتفصيل الآثار في الأجل القريب أو المتوسط أو الطويل لاحتياجات المساعدة القانونية من ناحية تمتع السكان المتأثرين بحقوقهم. تشير فئات "السلامة" إلى الآثار البدنية والنفسانية والقانونية والمادية (مثل غياب الوثائق الثبوتية الذي يعرقل حرية التنقل ويؤثر في نفس الوقت على قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات التي تقدمها الدولة أو الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أو الإنمائي)، بينما تشير فئات "الكرامة" إلى القيود التي تفرضها احتياجات المساعدة القانونية ما يحدُّ من قدرة الأفراد على ممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل عدم وجود الوثائق الثبوتية القانونية والمدنية، ما يؤثر في قدرة النازحين الداخليين على التصويت بأنفسهم أو التصويت لهم، وما يؤثر في الوقت نفسه في قدرتهم على طلب خدمات قانونية والحصول على وظائف لائقة، وحماية/صون/التعبير عن هويتهم الثقافية، والمشاركة في القرارات المؤثرة في مجتمعهم المحلي، إلخ.). ويشتمل هذا التحليل على مراعاة آثار المساعدة

القانونية في جميع الجوانب الحياتية الخاصة بأصحاب الحقوق، مع دراسة التبعات المحتملة لمشكلة المساعدة القانونية وأثرها في قطاعاتٍ أخرى.

- آليات التأقلم التي يعتمدها السكان من أجل الاستجابة لتلك التبعات

ييسر هذا القسم تحليل الاستجابات (الإيجابية/السلبية) للسكان المتأثرين تجاه احتياجات المساعدة القانونية المحددة وتبعاتها. أما الأنواع المختلفة للاستراتيجيات التي يتبعها الأفراد والمجتمعات المحلية في هذا الصدد فهي مُصنَّفة ضمن هذه الفئة بُغية مساعدة المستخدمين في تكوين رؤية عامة لمستويات الصمود لدى السكان المتأثرين، إلى جانب تقدير المخاطر التي قد تترتَّب على احتياجات المساعدة القانونية، ما يُعدُّ أساسياً بالنسبة لبعض الفئات السكانية (مثلاً، عدم وجود وثيقة رسمية صادرة عن محكمة دينية تقرُّ بأنَّ زوج إحدى النازحات هو مفقود، وهي مشكلة تعطّل قدرتها على إعادة بناء حياتها والتفاعل مع مجتمعها المحلي؛ ونتيجة ذلك قد تلجأ النازحة إلى استصدار وثيقةٍ مُزوَّرة، ما يؤدي بدوره إلى تبعات قانونية مُعيَّنة).

ما الذي تساعدك الركيزة على استنتاجه؟

- ✔ وضع خريطة بالتدخلات الممكنة على صعيد المساعدة القانونية، مع الأخذ في الحسبان أنَّ بعض هذه التدخلات قد يهدف إلى الاستجابة لاحتياجات المساعدة القانونية المحددة، فيما يهدف البعض الآخر إلى معالجة التبعات المباشرة، وتهدف تدخلات أخرى إلى حل الأسباب الهيكلية لاحتياجات المساعدة القانونية في الأجل المتوسط والطويل؛

الركيزة الرابعة – القدرات والاستجابات الحالية

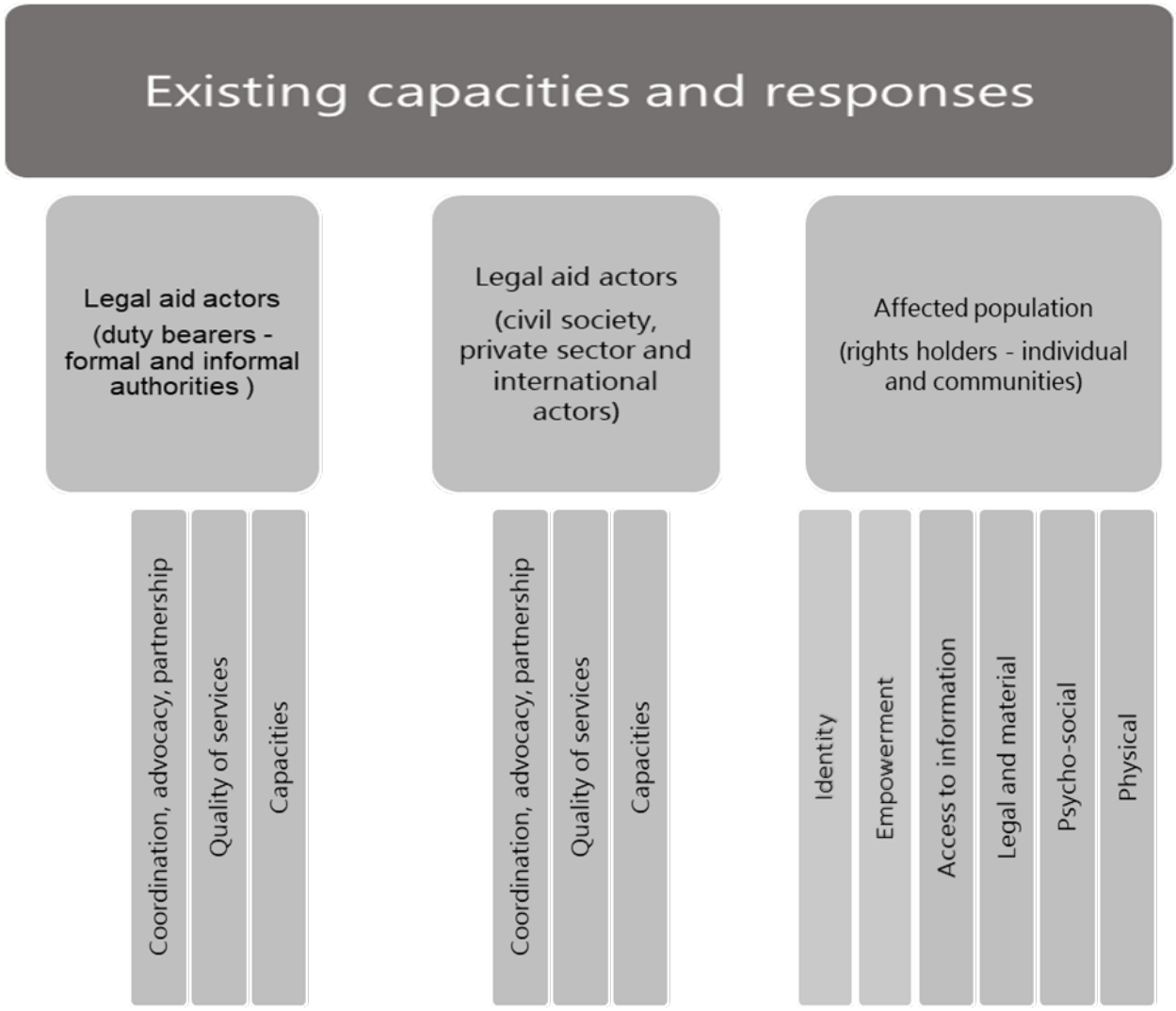

<u>ما الذي تساعدك الركيزة في تحديده؟</u>

يساهم التحليل الجاري ضمن هذه الركيزة في فهم الموارد والقدرات والإمكانات الموجودة قبل الأزمة وكيفية تأثُّر هذه العناصر بالأزمة. تنقسم هذه الركيزة حسب الجهة الفاعلة التي تُحلَّل قدراتها: تنظر الفئة الأولى في الأفراد والأُسَر المعيشية والمجتمعات المحلية؛ بينما تنظر الفئتان الثانية والثالثة في الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية. وانسجاماً مع الإطار المفاهيمي المرافق لهذا الدليل، تشتمل الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة القانونية على: مقدمي المساعدة القانونية، ومقدمي خدمات المساعدة القانونية، والسلطات القضائية (الرسمية/النظامية، وكذلك السلطات العرفية والتقليدية والدينية)، وسلطات إنفاذ القانون. وسعياً إلى تيسير التحليل، توزّع الأداة الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية/القضاء إلى فئتين:

- الجهات المنتمية إلى المجتمع المدني (مثل المنظمات التي تقدم المساعدة القانونية ضمن مكوّناتها المختلفة، وطنية كانت أم دولية)، والقطاع الخاص (مثل نقابات المحامين وغيرها من أنواع شبكات المحامين الخاصة)، والمنظمات الدولية (مثل وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تقدم خدمات المساعدة القانونية)، ونقابات المحامين، والمراكز القانونية الجامعية، وغيرها.
- الجهات المنتمية إلى السلطات القضائية النظامية (مثل محامي الدفاع العام أو المحامين المموَّلين من الدولة العاملين لدى وزارة العدل) أو السلطات القضائية غير النظامية (مثل القادة المجتمعيين المعنيين بفض المنازعات).

وفي حين كان يُنتظَر من الفئة ٣ بالركيزة الأولى أن تصنّف الجهات الفاعلة الحالية في مجال المساعدة القانونية (الجهات الفاعلة في المجتمع المدني/القطاع الخاص/الجهات الفاعلة الدولية) وتحدد دورها ومسؤولياتها وفقاً لإطار العمل القانوني والسياسي والمعياري، فإنَّ هذا القسم يهدف إلى فهم قدراتها العملية على صعيد رصد/معالجة/حل احتياجات المساعدة القانونية ونوعية خدمات المساعدة القانونية التي تقدّمها. [3]

- السكان المتأثرون (أصحاب الحقوق – الأفراد والمجتمعات المحلية)

بالاستناد إلى الفئتين المذكورتَين، أي فئتَي السلامة والكرامة، المستخدَمتين لتحديد تبعات احتياجات المساعدة القانونية ضمن الركيزة الثالثة، يركز هذا القسم من التقييم على القدرات الحالية (بما فيها المهارات والموارد والمعارف والقوة، إلخ) لدى الأفراد والأُسَر المعيشية والعائلات والمجتمعات المحلية على رصد احتياجات المساعدة القانونية وتلبيتها وحلها، إلى جانب قدرتها على تخفيف/معالجة تبعات تلك الاحتياجات.

- الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية (المجتمع المدني، القطاع الخاص، الاستجابة الدولية)

ينبغي أن يساعد التحليل الجاري ضمن هذه الفئة في فهم مدى توافر مقدمي المساعدة القانونية (المحامين) ومقدمي خدمات المساعدة القانونية (المنظمات، ونقابات المحامين، والقطاع الخاص الذي يقدم خدمات المساعدة القانونية بصفةٍ خيرية، إلخ)، وفهم مدى كفاءتهم ومدى قبولهم لدى السكان، وما إذا كانت الخدمات المقدمة ذات جودة، أم لا. كما ينبغي أن ينظر التقييم في الاستجابة الحالية من جانب الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والإنمائي وحقوق الإنسان وبناء السلام ضمن قطاع المساعدة القانونية/العدالة.

- الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية (الجهات المسؤولة، والسلطات القضائية الرسمية/القانونية، والعرفية، والتقليدية، والدينية)

يهدف هذا القسم من التقييم إلى وصف قدرات الجهات الفاعلة المسؤولة أو التي يُنظر إليها باعتبارها مسؤولة/مُكلَّفة بحماية الحق في التماس سُبُل العدالة والمساعدة القانونية وإنفاذ هذا الحق وتعزيزه في البلد والإقليم المتأثر بالأزمة. وهي تشمل الإرادة السياسية لدى مؤسسات القضاء وإنفاذ القانون، وما لديها من موارد بشرية ومالية، وقدرات هيكلية وإنتاجية وإجرائية في سبيل حماية احتياجات المساعدة القانونية والاستجابة لها، ومدى كفاءة أداء تلك المؤسسات وتوافر خدماتها وقبولها من جانب السكان، وما إذا كانت الخدمات المُقدَّمة ميسورة الوصول وذات جودة. [4] وينبغي أن يشمل التحليل المندرج ضمن هذه الفئة آليات العمل القضائي وتسوية النزاعات بأنواعها العرفية والدينية والتقليدية، ومدى قدرتها على الاستجابة. وينبغي دعم تلك الآليات وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان تجنُّباً لترسيخ أو تعميق أوجه عدم المساواة و/أو التمييز و/أو انتهاكات الحقوق الإنسان القائمة.

ما الذي تسهم في استنتاجه؟

- ✔ استكشاف جانب "عرض" المساعدة القانونية وتحديد أوجه الضعف الهيكلية في النظام الذي يقدّمها (والمجالات المحتملة ذات الصلة للإصلاح/المناصرة) والفجوات المباشرة (وما يتصل بها من تدخلاتٍ لتطوير القدرات/تقوية النُّظُم).
- ✔ قياس مدى إمكانية الوصول إلى المساعدة القانونية، لا سيَّما في المناطق النائية والريفية و/أو بالنسبة لفئةٍ سكانية مُعيَّنة متأثرة بالأزمة.
- ✔ تقييم فرصة بناء شراكاتٍ مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية لناحية اتّساعها وتحدياتها ومخاطرها
- ✔ تكوين رؤى ثاقبة في ما يتعلَّق بالقدرات الحالية، والتفكير في أين وكيف يمكن أن تتأثر مختلف المصالح والقوى التابعة للجهات الفاعلة المتنوعة المعنية بالمساعدة القانونية/العدالة، وأين وكيف يمكن دعم القدرات هذه في سبيل تقديم خدمات المساعدة القانونية الجيدة لتلبية الاحتياجات

[3] تقييم جودة خدمات المساعدة القانونية معقد للغاية، لا سيَّما في سياق الأزمات. ومع ذلك، يمكن إجراء هذا التقييم طالما أنَّ الهدف من التحليل واضحاً (مثل النظر في الكمية والتخصُّص ونتيجة الحالات، وتعقيبات المستفيدين؛ مع تقييم مدى احتياج المحامين إلى الموارد/التدريب/إلخ).

[4] يُراد من الأسئلة الكلية والتفصيلية المقترحة في إطار العمل أن تساهم في تحديد المصادر الحالية المتعلقة بجوانب جودة خدمات المساعدة القانونية التي تقدمها الجهات الفاعلة الوطنية المعنية بالمساعدة القانونية.

- ✔ ما هي المداخل التي قد تكون الأنجع لِ «تدخلات البيئة المؤاتية لتقديم المساعدة القانونية"، والبحث عن إمكانية صياغة سيناريوهات مربحة للجميع
- ✔ الإجراءات التي قد تنجح في زيادة قدرات أصحاب الحقوق ودعم الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية/العدالة من خلال جهود المناصرة وتغيير السياسات
- ✔ فهم المخاطر المرتبطة ببعض التدخلات التي قد تؤدي إلى استبدال/الحلول مكان الجهات المسؤولة، وتقوية إحدى الفئات السكانية على حساب أخرى، وتجاهل بعض الحساسيات إزاء تقديم المساعدة القانونية، وترسيخ بعض أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل
- ✔ فهم القدرة النسبية لكل جهة فاعلة في مجال المساعدة القانونية على الإسهام في الحلول الخاصة باحتياجات المساعدة القانونية، بما يوضح درجة المشاركة المطلوبة ونوعها، ويبيّن التحالفات والائتلافات التي يمكن السعي لها

القسم ١ – (ج) توضيح الإطار النظري

مفهوم الحاجة إلى المساعدة القانونية
المساعدة القانونية وإمكانية اللجوء إلى العدالة قبل الأزمة وفي أثنائها وبعدها
تحليل مشكلة المساعدة القانونية وتحديد الغرض من تدخلات المساعدة القانونية

مفهوم الحاجة إلى المساعدة القانونية

استناداً إلى التعريف الوارد في إطار العمل المفاهيمي المصاحب لهذا الدليل، تنشأ الحاجة إلى المساعدة القانونية عندما يقوم فردٌ أو أسرة معيشية أو مجتمع محلي أو فئة سكانية بما يلي:

- طلب الدعم من كيانات أو جهات فاعلة متخصصة للتعامل المناسب مع مشكلة قابلة للمقاضاة بسبب الافتقار إلى القدرة أو المعرفة القانونية أو الوعي القانوني اللازم لتحديد مشكلة قضائية ومعالجتها وحلّها؛
- مواجهة عوائق تشريعية أو مؤسسية أو عملية أو قانونية أو إدارية أو عوائق من أي نوعٍ آخر في سبيل الوصول إلى القضاء؛
- المعاناة الفعلية (أو المحتملة) من انتهاكٍ لحقوق الإنسان مع امتلاك الحق في تلقي الجبر التعويضي والانتصاف الشاملَين. [5]

تتمثل الفكرة الباعثة على اعتماد هذا التعريف في اعتماد نهجٍ قائمٍ على الحقوق تجاه المساعدة القانونية، باعتبار أنَّ حل أي مشكلة تتعلق بالمساعدة القانونية هو حلٌّ مُستحَق في حد ذاته. كما أنَّ الكثير من المشاكل التي يواجهها الأفراد في حياتهم لها بُعدٌ قانوني، ويمكن أن تندرج ضمن احتياجات المساعدة القانونية. وتلك المشاكل مترابطة أيضاً. إذ يمكن للطلاق أن ينشئ منازعات على الأرض والممتلكات، كما يمكن لمشاكل العدالة المدنية والإدارية غير المفصول فيها أن تفضي إلى العنف. بَيْد أنَّ الحدود بين تلك الأشكال المختلفة لاحتياجات المساعدة القانونية لا تعني الكثير في الحياة اليومية. ومع ذلك، ولأغراض هذه الدراسة، من المهم التمييز بين أنواع احتياجات المساعدة القانونية لأنَّ تبعاتها قد تختلف:

- فإذا كنت تفتقر إلى وثائق قانونية ومدنية، قد تُقصى عن الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يكفلها لك القانون. مثلاً، إذا لم يكن لديك وثائق ثبوتية، فقد تعمل في الاقتصاد غير الرسمي، وقد لا تتمكَّن من إثبات السكن وملكية الأرض والحيازة
- إذا كان لديك مشكلة قضائية جنائية أو مدنية أو إدارية. مثلاً: اختفاء زوجك/زوجتك ورغبتك بمحاكمة الجُناة.
- إذا تعرضت للتمييز أو النزوح (بصفة لاجئ/نازح داخلي)، أو إذا كنت عرضةً لخطر انعدام الجنسية، أو إذا كنت ضحية عنف أو جريمة، أو إذا كان لديك نزاع قانوني. مثلاً: تضرَّر منزلك بسبب النزاع وبات لك الحق في الحصول على تعويضٍ من الدولة.

إنَّ فهم طبيعة احتياجات المساعدة القانونية وأسبابها وتبعاتها يتطلَّب نهجاً متعدد الأبعاد إزاء إدارة البحث والبيانات. فالتماس سُبُل العدالة هو أمرٌ يتجاوز الإجراءات الرسمية، إذ يشمل تسوية النزاعات بصورةٍ غير نظامية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للرفاه والموارد والفرص في نهاية المطاف. يشتمل التعريف الوارد أعلاه لاحتياجات المساعدة القانونية على أبعاد العدالة ضمن مكوّنات الأداة:

- الإطار القانوني والسياساتي والمعياري المتعلق بالمساعدة القانونية والتماس سُبُل العدالة
- العوائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المانعة من الاحتكام للقضاء
- طبيعة المشاكل القابلة للمقاضاة، وأسبابها وتبعاتها
- القدرات القانونية الفردية والجماعية
- توافر وجودة المؤسسات، النظامية وغير النظامية من أجل ضمان العدالة
- توافر وجودة خدمات المساعدة القانونية من أجل تلبية الاحتياجات القانونية / حل المشاكل القابلة للمقاضاة
- جودة واستدامة المساعدة القانونية والنتائج القضائية

المساعدة القانونية والاحتكام إلى القضاء قبل الأزمة وفي أثنائها وبعدها

[5] قد تقتضي احتياجات المساعدة القانونية الناتجة عن خطرٍ قد يؤثر على الحماية (انظر تعريف الإطار التحليلي للحماية) أيضاً إجراء تحليلٍ لمخاطر الحماية، للتأكُّد من أنَّ التحليل مُصمَّم بشكلٍ مناسب لفهم التهديدات ومواطن الضعف الخاصة بالسياق، والقدرات المرتبطة بالخطر؛ وذلك للتمكُّن من إبلاغ الاستراتيجيات المتكاملة الممكنة لتقليص المخاطر (بما في ذلك الوقاية منها).

بناءً على ما ورد بيانه في توصيف هيكل الأداة، يسعى الإطار التحليلي للمساعدة القانونية إلى تيسير حوارٍ بنّاء بشأن الأسئلة الرئيسية التالية:

- ✔ مَن يستحق خدمات المساعدة القانونية وفقاً للإطار القانوني والسياساتي والتنظيمي لدى البلد/الإقليم محل الدراسة؟ كيف لبّى الأفراد احتياجات المساعدة القانونية الخاصة بهم؛ قبل الأزمة أم بعدها؟ هل يستعينون بالنُّظُم القضائية الرسمية أم غير الرسمية لتلبية احتياجات المساعدة القانونية الخاصة بهم؟ ولماذا؟
- ✔ ما هي احتياجات المساعدة القانونية الرئيسية بنظر الأشخاص؟
- ✔ مَن يطلب خدمات المساعدة القانونية بسبب الأزمة؟ وما هي الاحتياجات القانونية تلك؟ وهل ظهرت قبل الأزمة أم نتجت عنها؟
- ✔ مَن يقدّم المساعدة القانونية إلى مَن في الواقع العملي؟ مَن يتلقى ومَن لا يتلقى المساعدة القانونية في الواقع العملي؟ ولماذا؟
- ✔ هل توفّر نُظُم المساعدة القانونية القائمة وجهاتها الفاعلة الحالية وصولاً مجدياً إلى القضاء لجميع السكان، بمن فيهم السكان المتأثرين بالأزمة وفئات محددة مُستضعَفة ومُهمَّشة؟ هل النُّظُم والجهات الفاعلة الحالية قادرة على استيعاب الطلب المتزايد أو المتنوّع على المساعدة القانونية؟

الرسم:

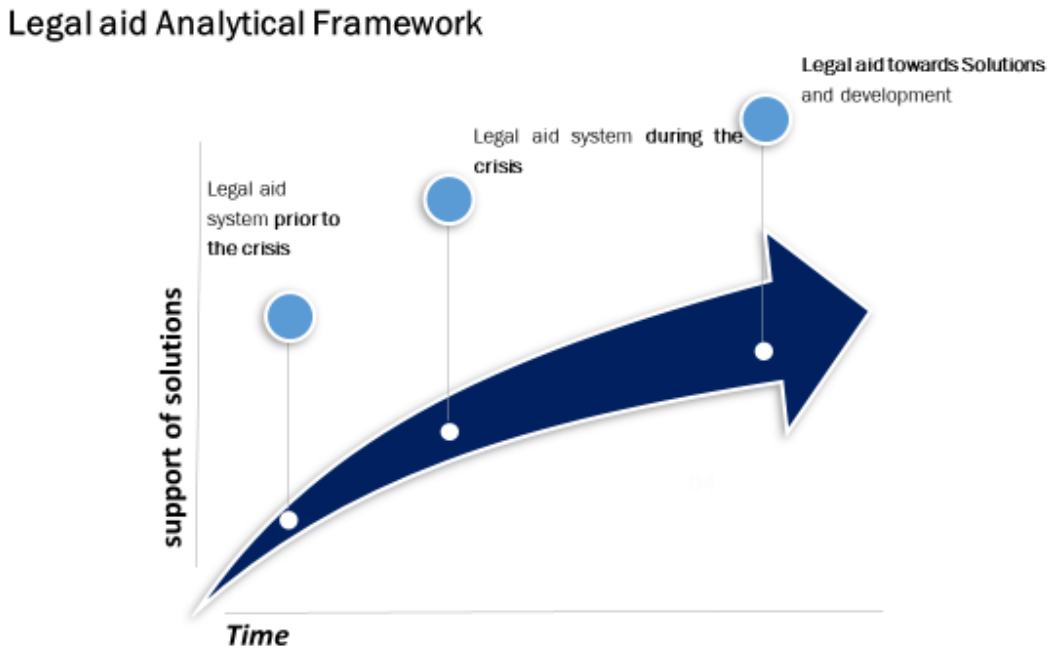

تتمثل الفكرة الرئيسية من المكوّنات المختلفة في الأداة في أنَّ إطار المساعدة القانونية ونظامها، وكذلك احتياجات المساعدة القانونية، هي عوامل موجودة قبل الأزمة وستستمر بعدها. ويمكن لاحتياجات المساعدة القانونية الفريدة أن تنشأ في أثناء الأزمة)وأن تأتي نتيجةً لها). لذلك، ينبغي لمنظمات العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام وحقوق الإنسان أن تستند في تدخلاتها الاستراتيجية الوطنية والمحلية إلى القدرات والاستجابات الحالية.

تفصيل احتياجات المساعدة القانونية وتحديد الغرض من تدخلات المساعدة القانونية

تفصيل مشكلة المساعدة القانونية	تحديد طبيعة التدخل بالمساعدة القانونية والغرض منه

أسباب مشكلة المساعدة القانونية هل تأتي من انتهاك؟ مصدر المشكلة – مَن المسؤول ولماذا – ما الباعث على الانتهاك – ما هي الحوافز؟ وما هي المحركات؟ هل الانتهاك نابع من تقصير؟ هل مشكلة المساعدة القانونية نابعة من عقبة إدارية / قصور إداري مُعيَّن في النظام؟	الإجراءات الرامية إلى استهداف الانتهاك في منشأ مشكلة المساعدة القانونية
الحاجة إلى مساعدة قانونية	الإجراءات الرامية إلى معالجة مشكلة المساعدة القانونية كيف يمكن ترتيب هذه الإجراءات حسب أولويتها؟ وكيف يمكن تجنُّب الاستبدال والتكرار؟
التبعات ▪ المتعلقة بالسلامة – ▪ المتعلقة بالكرامة – ▪ المتعلقة بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي	الإجراءات الرامية إلى تجنُّب / منع / تخفيف التبعات السلبية لمشكلة المساعدة القانونية
القدرات ▪ القدرات القانونية التي يتمتَّع بها الأفراد والمجتمعات المحلية: العلاقات، والمهارات، والاستراتيجيات التكتيكية التي يتبعها الأفراد لحلّ المشكلة القانونية. كيف يمكن زيادة هذه القدرات؟ ▪ إرادة الجهات القضائية الفاعلة وقدراتها لحل مشكلة المساعدة القانونية على نحوٍ منصفٍ مع كفاءة التكلفة، في الوقت المطلوب وبطريقةٍ فعالة	الإجراءات الرامية إلى زيادة قدرات الأفراد على تلبية احتياجات المساعدة القانونية الإجراءات الرامية إلى دعم القدرات الحالية للنُّظُم دعماً للحل المستدام لاحتياجات المساعدة القانونية

الجزء الثاني

القسم ٢ – (أ) استخدام الإطار التحليلي للمساعدة القانونية

مَن هم المستخدِمون المستهدَفون في الإطار؟
مَن الجدير بقيادة جهود التحليل؟
مَن الجدير بالاستشارة؟ البدء من مفاهيم أصحاب الحقوق تجاه احتياجات المساعدة القانونية
ما هي مصادر البيانات التي ينبغي استخدامها؟
متى ينبغي تنفيذ التحليل، وبأية وتيرة؟
العملية برمتها في ٧ خطوات
تحديد المسار الأنسب وتكييفه

مَن المُستهدَف في الإطار؟

هذا الإطار موجَّه إلى مجموعات الحماية، والمنسقين (المشاركين)، وجهات التنسيق في مجالات المسؤولية، وموظفي الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والجهات المانحة، وغيرها من العاملين في مجال المساعدة القانونية – سواء كانوا يمثلون جهاتٍ حكومية أو منظمات وطنية غير حكومية أو منظمات وطنية تابعة للمجتمع المدني أو منظمات مجتمعية.

مَن الجدير بقيادة جهود التحليل؟

تشتمل الخطوات الحاسمة في عملية التقييم تحديد فريق تحليل المساعدة القانونية واختيار أفراده. ومن المفضَّل أن يشمل الفريق مجموعة مختلطة من الخبراء الدوليين / الإقليميين والوطنيين من ذوي الخبرات المتنوعة،[6] بالإضافة إلى شخصيةٍ وطنية يمكنها التفاعل باسم الحكومة أو باسم جيئةٍ معنيَّة بالمساعدة القانونية لتساعد في جهود الاتصال. ويمكن أن يضمّ الفريق خبراء في جمع البيانات وتحليلها بُغيَة المساعدة في تصميم أدوات إضافية، متى لزم الأمر.[7]

إنَّ الاستعانة بخبراء وطنيين معترف بهم ومحايدين من شأنه أن يسهم، منذ البداية، في بناء الثقة والمصداقية لدى القيادة القُطرية، وتقديم معلومات مهمة ورؤى ثاقبة، والسماح برصد الخصائص المتعلقة بالسياق العام و/أو السياق الثقافي. وتضطلع جهة الاتصال التابعة للحكومة أو لنظام المساعدة القانونية بدورٍ مهم في ضمان سلاسة التفاعل مع السلطات الوطنية، بما في ذلك التخطيط، وتخصيص الأوقات الكافية للاجتماعات، والالتزام بالبروتوكول، والوصول إلى المعلومات، وتحمُّل المسؤولية الوطنية عن التقييم.

مَن الجدير بالاستشارة؟ البدء من نظرة أصحاب الحقوق إلى احتياجات المساعدة القانونية

لا بد من الوقوف على الآراء والمعارف لدى أصحاب الحقوق، والسكان المتأثرين، والموظفين المحليين، والشركاء الوطنيين في الميدان، والعاملين في الخط الأمامي. كما يجب على فريق تحليل المساعدة القانونية أن يضمن ذلك إما بمشاركته المباشرة في اجتماعات الإعداد أو عبر المحادثات الثنائية أو عبر جلسات التحليل وورش العمل المشتركة. وينبغي مشاورة أصحاب الواجبات على المستوى الوطني، لا سيَّما مقدمي خدمات المساعدة القانونية/القضائية مثل ممثلي الدفاع العام، والمحامين، والممارسين القانونيين، والمساعدين القانونيين، وموظفي مكاتب/مراكز المساعدة القانونية، والقيادات المحلية / التقليدية / الدينية.

الرسم: منقول بتصرف من الإطار التحليلي للحماية (الإطار التحليلي للحماية المُتَّبع لدى المجموعة العالمية للحماية)، ليناسب المساعدة القانونية

---

[6] دوري ريلينغ، لين هامرغرن وأدريان دي جيوفاني، تقييمات قطاع العدالة: كتيب، البنك الدولي (٢٠٠٧)، ص ١٧-١٩: بناء فريق التقييم وخبراته. متوفر على الرابط التالي https://documents1.worldbank.org/curated/en/803711468338346161/pdf/437070WP0Box3210March0200701PUBLIC1.pdf(يُشار إليه في ما يلي بعنوان: كتيب البنك الدولي بشأن التقييمات القضائية).

[7] على سبيل المثال، تقييم المساعدة القانونية في منطقتين في أوكرانيا، وذلك خلال عام ٢٠٢٠ وعلى يد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة؛ بمشاركة خبير دولي وخبيرَين وطنيَّين وشركة متخصصة في علوم الاجتماع لديها خبرة في الدراسات الاستقصائية. انظر "المساعدة القانونية في منطقتَي دونتسك ولوهانكس: تقييم إمكانية الوصول إلى نظام تقديم المساعدة القانونية المجانية في منطقتي دونتسك ولوهانسك (٢٠٢٠). قدم التقرير تقييماً لجودة المساعدة القانونية المُقدَّمة من موظفي المؤسسات المشمولة بالتقييم ومن محامين خاصين متعاقدين. وفي حين ركَّز التقييم على المساعدة القانونية المدنية، فإنَّ منهجيَّته تسري على تقييمات المساعدة القانونية الجنائية أيضاً. متوفر على الرابط التالي https://www.ua.undp.org/content/ukraine/en/home/library/recovery-and-peacebuilding/assessment-of-legal-aid-accessibility-in-Donetsk-and-Luhansk-oblasts.html .

Figure 8: **Roles in protection analysis**

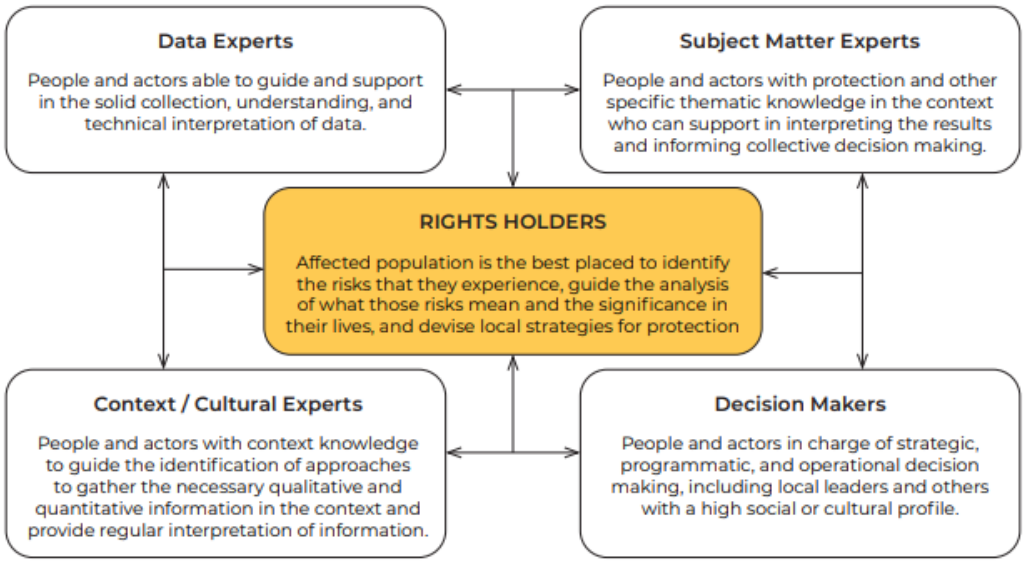

مربع – المبادئ الإرشادية بشأن استخدام الإطار التحليلي للمساعدة القانونية

- البداية من نظرة أصحاب الحقوق إلى احتياجات المساعدة القانونية
- التحقق من المسؤولية الوطنية عن تقييم القدرات الحالية
- مراعاة السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي من حيث تأثُّره بالأزمة
- اعتماد منظور حقوق الإنسان تجاه تقييمات المساعدة القانونية /الخدمات القضائية
- الانخراط في جهود التنسيق والشراكات الفعالة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين

ما هي مصادر البيانات / المعلومات التي ينبغي استخدامها؟

يمكن إجراء التحليل بوصفه استعراضاً لبياناتٍ ثانوية، وذلك حيثما تتوفر موارد موجودة بالفعل. ويمكن إجراء هذا التحليل عبر استعراضٍ مستندي. غير أن جمع البيانات الأوَّلية قد يكون ضرورياً لاستكمال مصدرٍ ثانوي. لا بد من التحقق من توافر البيانات الأساسية. ولإجراء ذلك، لا بد من بناء التفاعل والثقة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في العمل ممَّن يُنتَظَر منهم مشاركة البيانات. ويضمُّ الإطار التحليلي للمساعدة القانونية مجموعةً من احتياجات البيانات والمعلومات المقترحة بُغيَة المساعدة في تحديد السياقات الخاصة وتبسيط الأولويات والطرائق المتعلقة بجمع البيانات المرتبطة بكل سؤال من الأسئلة الكلية / التفصيلية التحليلية.

متى يُجرى التحليل وبأي وتيرة؟

إنَّ استخدام الإطار التحليلي للمساعدة القانونية ليس له بالضرورة نقطة بداية محددة، وقد يكون محفَّزاً بفعل واقعةٍ أو صدمةٍ أو حدثٍ مُعيَّن؛ وتُفيد الأداة في مراحل مختلفة للأزمة:

a) في سياقات الطوارئ، بما في ذلك النزاع القائم أو الكارثة الحالية، والنزوح: يمكن للأداة أن تساهم في فهم السياق بسرعة، ووضع خريطة توضح الطلب على المساعدة القانونية قبل الأزمة، ومعرفة الأثر المباشر على نظام تقديم المساعدة القانونية في البلد/الإقليم المتضرر من الأزمة. ويساعد الإطار في تحديد القيود العاجلة لدى مقدّمي خدمات المساعدة

القانونية الحاليين (الجهات المسؤولة، والجهات القضائية الفاعلة على المستوَين الرسمي وغير الرسمي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرهم)، والسُّبُل السريعة لتكييف النظام من أجل الاستجابة للزيادة/التغيُّر في الطلب على المساعدة القانونية. وفي حالات الطوارئ، يساهم الإطار في تحديد الغاية والنطاق لمجموعة تدخلات المساعدة القانونية/الخدمات القضائية الرامية إلى الاستجابة للاحتياجات العاجلة عبر استخدام الهياكل/الشبكات الموجودة بالفعل.

b) في السياقات الممتدة / المترابطة: يساعد الإطار في تعريف تصنيفٍ أكثر تفصيلاً للمهام في ما بين الجهات الفاعلة بمجالات حقوق الإنسان والتنمية وبناء السلام والعمل الإنساني ضمن قطاع المساعدة القانونية والخدمات القضائية. ويمكن للجهات المسؤولة وأصحاب الحقوق على المستوى الوطني المساعدة في تقييم مدى ارتباط التدخلات الحالية، وإعادة توجيهها نحو الاحتياجات والأولويات الناشئة والقدرات المتغيرة.

c) في سياقات الحلول / الانتقال: يمكن لإطار العمل أن يسهم في انتقال مساحة المساعدة القانونية الحالية من الجهات الفاعلة الإنسانية إلى النُّظُم الوطنية بدعمٍ من الجهات الفاعلة في مجال التنمية وحقوق الإنسان.

متى ينبغي تنفيذ التحليل، وبأية وتيرة؟

يهتدي التحليل بالإطار التحليلي للمساعدة القانونية، وينبغي تنفيذه أو تحديثه بانتظام في خلال ١٨ شهراً من أجل ضمان الوقت الكافي للجهات الفاعلة ذات الصلة لتنفيذ إصلاحاتٍ وإجراءاتٍ وتعديلاتٍ مُحدَّدة. وعند تحديد الإطار الزمني للتحليل، من المهم مراعاة الأحداث المهمة بالنسبة إلى السياق أو الديناميات الموسمية المؤثرة في السكان، مع إخراج مواعيد نهائية للعمل حسب هذه الأمور.

العملية: الخطوات الرئيسية

الخطوة 0. قرار المنسقين (المشاركين) في مجموعة الحماية / مجالات المسؤولية، أو مجموعة من الوكالات المعنية بتنفيذ التحليل وتعبئة الموارد (منفردة أو بالتعاون مع أعضاء آخرين في المجموعات / مجالات المسؤولية).

عند اتّخاذ القرار بالمضي في التحليل، يلزم اتباع الخطوات السبع التالية:

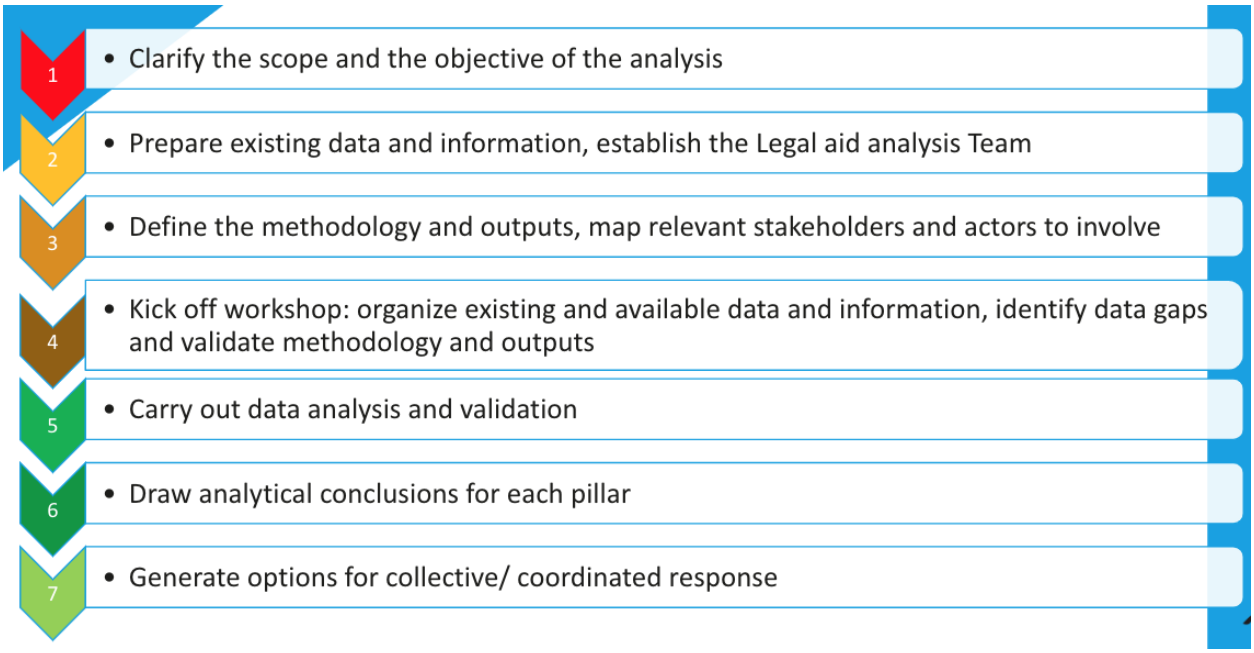

ويمكن النظر في تنفيذ خطوتين إضافيتين اختياريَّتَين:

الخطوة ٨. (اختياري). صياغة تقرير لتقييم المساعدة القانونية
الخطوة ٩. (اختياري). مشاركة نتيجة التحليل على هيئة تقرير

<u>الخطوة 0.</u> قرار المنسقين (المشاركين) في مجموعة الحماية / مجالات المسؤولية، أو مجموعة من الوكالات المعنية بتنفيذ التحليل وتعبئة الموارد (منفردة أو بالتعاون مع أعضاء آخرين في المجموعات / مجالات المسؤولية).
استناداً إلى السياق والاحتياجات، يقرر منسق مجموعة الحماية إجراء التحليل واستشارة أفراد المجموعة. ويمكن أيضاً إنفاذ هذه المبادرة عبر وكالةٍ أو أكثر (منظمات دولية غير حكومية أو وكالات الأمم المتحدة، مع النظراء الوطنيين).

<u>الخطوة ١. توضيح نطاق التحليل وهدفه</u>
تتمثل الخطوة الأولى لأي تقييمٍ في تحديد هدفه ونطاقه، بما في ذلك أسئلة البحث. ويمكن تصميم الأداة بما يناسب السياقات والأغراض والظروف المختلفة. ومن الممكن أن يكون سؤال البحث عاماً ومفتوحاً، أو محدداً بدقة. تكمن نقطة البداية لعملية التحليل في فهم الغاية من التقييم؛ وسبب تنفيذه، ومن المستهدف منه، وما هو الغرض منه، وما هو الهدف المحدد له. ويمكن أن يتَّخذ التحليل شكل استعراضٍ عام لحالة المساعدة القانونية في أنحاء البلد، أو في مدينةٍ أو منطقةٍ مُعيَّنة؛ وله أن يركّز على احتياجات مجموعة سكانية محددة (مثل الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي) أو على جوانب العرض والطلب لخدمات المساعدة القانونية بخصوص مشكلة مواضيعية محددة (مثل الإسكان، وحقوق الأرض والملكية). وحسب الأهداف الخاصة بتحليلٍ محدد، يمكن اختيار مكوّنات الإطار التحليلي للمساعدة القانونية (أي الركائز الرئيسية والركائز الفرعية)، بدلاً من تطبيق الإطار بأكمله. وسيكون لذلك آثار في الإطار الزمني والموارد اللازمة لإجراء التحليل.

⇨ النتيجة المتوقعة: يمكن دمج أسئلة البحث في "المعايير المرجعية". ويمكن استخدام تلك المعايير باعتبارها وثيقة لبناء الثقة بين أصحاب المصلحة على المستويَين الوطني والدولي ولتحفيز اهتمام الجهة المانحة.

الخطوة ٢. إعداد البيانات والمعلومات القائمة، واختيار أعضاء فريق تحليل المساعدة القانونية

بعد الاتفاق على الغرض من التقييم، تتمثل الخطوات التالية في اختيار فريق تحليل المساعدة القانونية وتحديد البيانات والمعلومات والموارد والأدوات اللازمة. وفي هذه المرحلة، من المهم أيضاً الاستقرار على كيفية تنسيق عمل الفريق وتحديد المسؤوليات والأدوار ذات الصلة. ومن المؤكد أنَّ هذا المسار سيختلف عند حصر التقييمات في مدينةٍ أو منطقةٍ محددة، و/أو عندما يجريها موظفون محليون تابعون لمنظماتٍ غير حكومية أو منظمات المجتمع المدني أو جمعيات مهنية. وقد تعتمد هذه المنظمات توجيهاتٍ إرشادية أو نماذج تقييمية خاصة بها. [8]

- النتيجة المتوقعة: اختيار أعضاء فريق تحليل المساعدة القانونية. يختلف تشكيل الفريق حسب الموارد المتاحة (الوقت، والتكاليف، إلخ)، ومدى توافر الشركاء، والقدرة على الاعتماد على الخبراء الوطنيين/الدوليين، بالإضافة إلى عوامل أخرى.
- النتيجة المتوقعة: استعراض مستندي بشأن البيانات والمعلومات الحالية والمتاحة، مع تحديدٍ أوَّلي لفجوات البيانات.

التوصيات

- بعد الاستعراض المبدئي للبيانات والمعلومات المتوفرة حالياً، يمكن لفريق تحليل المساعدة القانونية النظر في إرسال قائمة بالأسئلة الموجَّهة إلى السلطات المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى جانب أسئلة محددة نشأت من الاستعراض المستندي، بما في ذلك أسئلة كمية للمتابعة بُغية طلب البيانات الناقصة. وبهذه الطريقة، يتسنّى لأصحاب المصلحة الوطنيين الوقت الكافي للاستعداد لعملية التقييم، كما يمكنهم إما الرد مسبقاً بصيغةٍ مكتوبة أو إعداد البيانات والإجابات بخصوص موعد إجراء العملية. وهناك خيار آخر يكمن في عقد اجتماعٍ تحضيري للبدء في بناء الثقة بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين العاملين في البلد، والوقوف على انطباعاتهم في ما يتعلَّق بالاحتياجات الأساسية والتحديات الرئيسية المتصلة بالمجالات المواضيعية المشمولة في التقييم.
- ويوصى أيضاً بأن يتعرَّف فريق تحليل المساعدة القانونية على التاريخ والموقف السياسي وكذلك أي شؤون سياسية حساسة متعلقة بتقديم المساعدة القانونية في البلد، ليضمنوا أنَّ سلوكهم قائم على الاحترام والكفاءة طيلة فترة عملية التحليل. ومن المهم أيضاً فهم الأحكام والاستثناءات المتعلقة بالخصوصية والسرية المعمول بها في البلد، ومعرفة ما هي المعلومات التي قد تكون مقيَّدة. وهذا الأمر لا يقل أهمية عن فهم الشؤون السياسية الحساسة التي قد ترتبط بمشاكل مشمولة بالتقييم، على سبيل المثال القضايا المتعلقة باستقلال المحامين في بعض البلدان، أو مقاومة الاستعانة بمساعدين قانونيين لتقديم خدمات المساعدة القانونية في بلدانٍ أخرى. غير أنَّ تلقي هذا النوع من المعلومات قد تكون له تبعات على محتوى التقرير أو التقارير الصادرة عن التقييم النهائي ونشرها – فمثلاً، إذا خضعت بيانات حكومية داخلية للمشاركة بغرض فهم جوانب مُعيَّنة من نظام المساعدة القانونية، فقد يتعذَّر إدراجها في تقريرٍ عام. لذا ينبغي مناقشة هذه الجوانب مع أصحاب المصلحة الوطنيين في أثناء الإعداد المشترك للمعايير المرجعية للتقييم.

الخطوة ٣. تحديد المنهجية ووضع خريطة بأصحاب المصلحة والجهات الفاعلة المعنية للتشاور معها

بالتعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين، ينبغي لفريق تحليل المساعدة القانونية القيام بما يلي:

١- تحديد المنهجية الأوَّلية، ولا سيَّما:

- اختيار الأسئلة التحليلية المقترحة وتكييفها لملاءمة نطاق التحليل؛
- تحديد مجموعات البيانات المتاحة وفجواتها، ونوع البيانات المُقرَّر جمعها؛
- وضع خريطة بعدد ونوع أصحاب المصلحة المُقرَّر مقابلتهم، مع التأكُّد من إدراج جميع أصحاب المصلحة المعنيين بصورةٍ ملائمة؛
- عدد البعثات الميدانية إلى أو داخل البلد الجاري تقييمه، أو الرحلات المُتَّجهة إلى المناطق في حالة إجراء تقييمٍ إقليمي، متى كان ذلك مناسباً؛
- عدد الأشخاص أو مستخدمي المساعدة القانونية المُقرَّر شمولهم بالدراسة، متى كان ذلك مناسباً؛

[8] مجموعة أدوات تقييم العدالة الجنائية لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إعداد عام ٢٠٠٦. مقدمة إلى مجموعة الأدوات (https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-eform/cjat_eng/Introducing_the_Toolkit.pdf)، والوحدات المواضيعية المنفصلة. "أداة التقييم لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – المساعدة القانونية في نُظُم العدالة الجنائية (قيد الإعداد، ٢٠٢٢)"

- عدد الفعاليات التي يتعيَّن تنظيمها (مثل ورش العمل أو الموائد المستديرة من أجل جمع التعقيبات من أصحاب المصلحة المعنيين)، بالإضافة إلى مصفوفة من الأنشطة المخطط لها؛
- الإطار الزمني للمساعي الشاملة؛
- الأدوات المُقرَّر استخدامها في التقييم (المقابلة المنظمة أو شبه المنظمة، والاستبيانات، والدراسات الاستقصائية، ومناقشات الموائد المستديرة (ورش العمل)، والزيارات الميدانية، وتحليل الوثائق وقواعد بيانات تكنولوجيا المعلومات، والمواقع الإلكترونية، والندوات التي تناقش نتائج التقييم، إلخ)؛
- الميزانية اللازمة للمسعى الشامل (تكاليف السفر، وتكاليف الإعاشة، وتكاليف الترجمة التحريرية والفورية، إلخ)؛
- تقييم مخاطر العمل (مثل وجود نزاع مسلح مستمر، أو أزمة صحية أو إنسانية، إلخ)؛
- (اختياري) هيكل أوَّلي للشكل النهائي لتحليل المساعدة القانونية.

٢- وضع خريطة تحدد جميع أصحاب المصلحة المعنيين الذين لديهم القدرة والواجب لتقديم المدخلات والبيانات بغرض التقييم. وهذا مطلب بالغ الأهمية لأنَّ عدداً كبيراً من أصحاب المصلحة سيكتسب الخبرات والمعارف اللازمة عند تحليل الوضع واختيار التدابير المناسبة لتحسين النظام؛ وهذه المكاسب لا تُقدّر بثمن. من المهم استشارة الجهات المسؤولة الوطنية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والدولية (المنظمات المعنية بحقوق الإنسان والتنمية والعمل الإنساني وبناء السلام)، والمنصات الناشطة في البلد على صعيد الجوانب القانونية/القضائية قبل/في أثناء الأزمة.

⇨ النتيجة المتوقعة: وثيقة تحدد المنهجية الأوَّلية وخطة العمل مع إطارٍ زمني ومراحل أساسية متوقعة.

⇨ النتيجة المتوقعة: وضع خريطة تحدد أصحاب المصلحة الذين سيساهمون في التحليل، مع بيان أدوارهم / اهتماماتهم / حوافزهم.

<u>الخطوة ٤. عقد اجتماع أو ورشة عمل البداية لنصف يوم: تنظيم البيانات والمعلومات الحالية والمتوفرة، وتحديد فجوات البيانات، والتحقق من صحة المنهجية والمخرجات</u>

كان المنتظر من الاستعراض المستندي أن يحدّد الفجوات في المعلومات والبيانات؛ لذا ينبغي أن يساهم عقد اجتماع / ورشة عمل البداية مع جميع أصحاب المصلحة في تعزيز الثقة بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، وفي مشاركة الفهم المبدئي لمشهد المساعدة القانونية /الخدمات القضائية. وفي نهاية ورشة العمل، ينبغي أن يتمكَّن الفريق من تحديد ما يلي:

- أنواع البيانات التي يمكن توليدها، وما إذا كانت تتوفر مصادر متاحة بالفعل لهم بدون جهد إضافي – مثل إحصاءات المحاكم أو النيابة العامة أو الشرطة، والبيانات التي ينتجها مقدمو المساعدة القانونية...
- ما هي الأسئلة الكلية التي تتطلَّب المزيد من البحوث والمقابلات والاجتماعات وجمع البيانات
- مَن هي الجهة الفاعلة التي يمكن مقابلتها وتستطيع توفير الدعم لتحليل مجموعة بيانات محددة ويمكنها الإجابة عن سؤالٍ كلّي معيَّن من واقع دورها وخبراتها وسعة اتصالاتها.

⇨ النتيجة المتوقعة: وثيقة تحدد المنهجية المتفق عليها، وخطة عمل تشمل الإطار الزمني المتوقع والمراحل الأساسية والأدوار والمسؤوليات المنوطة بجميع الجهات الفاعلة المشاركة في العمل.

مربع – دمج منظور جنساني في جمع والبيانات وتحليلها

ينبغي أن يُدمج المنظور الجنساني في عملية جمع البيانات المتعلقة بالمساعدة القانونية، بما في ذلك عبر إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية المعنية بالمساواة بين الجنسَين ومكافحة التمييز القائم على النوع الاجتماعي – في سياق المساعدة القانونية والإصلاح القضائي الأشمل. جميع القضايا الأساسية لكل مرحلة من المراحل المذكورة في هذا الدليل هي قضايا جديرة بالتقييم من منظورٍ جنساني. ينبغي لجهود جمع البيانات أن تحصد معلومات كافية بشأن التجارب المختلفة التي مرَّت بها النساء والرجال. وينطوي ذلك بالحد الأدنى على مراعاة ما إذا كانت تلك القضايا تؤثر في النساء والرجال تأثيراً مختلفاً، وقياس مدى هذا التأثير. ومن المفضَّل أن يشمل هذا التقييم كيفية تأثير تلك القضايا في من يواجهون التمييز بسبب الهوية الجنسانية أو الميل الجنسي، بمن فيهم أفراد مجتمع الميم نظراً إلى أنَّ الأشخاص المختلفين لا يظهرون للعيان لحين بذل جهودٍ مُعيَّنة لشمولهم.

الخطوة ٥. إجراء تحليل البيانات والتحقُّق من صحتها

في خلال هذه المرحلة، يجتمع فريق تحليل المساعدة القانونية مع أصحاب الحقوق والموظفين الميدانيين من مختلف المنظمات، ومع خبراء ومؤسسات ومجتمعات محلية وجهات مانحة؛ سعياً إلى التعامل مع جميع الأسئلة الكلية ذات الصلة التي تطرحها الأداة. يجمع الفريق الملحوظات التي قد تحتاج إلى توضيح أو المشاكل التي ما زالت بلا حل أو مُبهمة. وبناءً على المنهجية المتفق عليها، سيتولى الفريق تنظيم ورش عمل بالتعاون مع أصحاب المصلحة بغية مشاورتهم في النتائج التحليلية الأولية، ومهام الرصد الميداني، والمقابلات مع أصحاب الحقوق وممثليهم.

⇨ النتائج المتوقعة: وضع مسودة الإطار التحليلي للمساعدة القانونية والإجابة عن جميع الأسئلة الكلية ذات الصلة. توضيح مصادر البيانات الكمية/النوعية إلى جانب كل إجابة.

الخطوة ٦. استخلاص الاستنتاجات التحليلية لكل ركيزة، والتحقق من صحتها مع أصحاب المصلحة

ينبغي أن تحدد الاستنتاجات التحليلية لكل ركيزة الاحتياجات الفعلية من حيث المساعدة القانونية/القضائية في البلد/الإقليم المتأثر بالأزمة. وتُعدُّ هذه المرحلة بالغة الأهمية، لذا من المفضّل أن يتحقق الفريق من صحة الاستنتاجات التي انتهى إليها النظراء على المستوى الوطني (الجهات المسؤولة، والجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية، وأصحاب الحقوق). ومن المفيد تنظيم مائدة مستديرة مع الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من النظراء المشاركين في التقييم نفسه، أو اتباع مجموعة مستهدفة من التوصيات؛ إذ يتيح ذلك عرض توصيات أولية وعاجلة، مع جمع التعقيبات ومناقشة القضايا من قبيل سرية المعلومات (مثل الجوانب التي يمكن مشاركتها من التقرير، وأنواع المعلومات المصنَّفة سرية). يُشار إلى تلك الاجتماعات أحياناً بلفظ «اجتماعات التحقق» لأنَّها تتيح فرصةً للتحقق من صحة النتائج الأوَّلية مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وذلك قبل اللجوء إلى الاستعراض المتعمق وصولاً إلى وضع الصيغة النهائية للتوصيات ونشرها. كما تتيح تلك الاجتماعات فرصةً لمناقشة أنواع الالتزامات التي يمكن للسلطات الوطنية النهوض بها، ومدى الواقعية أو الجدوى في تدشين إجراء لمتابعة ذلك. وختاماً، تكفل تلك الاجتماعات فرصةً لاقتراح أنواع المشاريع أو البرامج التي يمكن إعدادها بناءً على التوصيات. وينبغي أن تتواصل المتابعة حرصاً على المسؤولية المحلية، وعلى فهم أصحاب المصلحة المعنيين البيانات والتحليل، وما يمكنهم عمله باستخدام هذه البراهين استخداماً مفيداً. بناءً على ذلك، يمكن أن تشمل المهام اجتماعاتٍ مع صناع السياسات لعرض أهم النتائج، وإجراء تقييماتٍ إضافية لمتابعة مدى التقدُّم في مجالاتٍ مُعيَّنة، واستعراض تنفيذ التوصيات السابقة.

⇨ النتائج المتوقعة: تقديم النتائج المنبثقة عن تحليل المساعدة القانونية/القضائية، مع استنتاجاتٍ تحليلية ذات صلة، إلى أصحاب المصلحة الأساسيين مع التحقق من صحتها عبر ورشة عمل أو سلسلة من ورش العمل.

الخطوة ٧. توليد خيارات للاستجابة الجماعية/ المُنسَّقة

استناداً إلى تحليل مشهد المساعدة القانونية/القضاء في الإقليم /البلد المتأثر بالأزمة، ينبغي تحديد مجموعة من التدخلات ذات الأولوية في مجالات المساعدة القانونية/الخدمات القضائية من أجل ما يلي:

- التحرك العاجل (أي وجود تأثير شديد، بتكلفة منخفضة / منعدمة، مع إجراءٍ إداري وبدون إصلاحٍ قانوني)؛
- التحرُّك على المدى القريب (بعض التكاليف، مع أثر واضح، وسمة عاجلة؛ إلى جانب إجراءٍ إداريٍ مطلوب، وبناء التوافق)؛
- التحرُّك على المدى المتوسط (بحوث إضافية، وتخطيط استراتيجي، وإعداد التكاليف، وإعداد التمويل، وتحفيز الاهتمام العام، وبناء تحالفات بين المعنيين)؛
- التحرُّك على المدى البعيد (إصلاح قانوني وجزائي، وإحداث تغييرات سياسية كبرى، وإعداد الخطط والتكاليف على المدى البعيد، وإعداد التمويل، والتوعية بنهجٍ حقوقي).

يمكن أن تستند توصيات العمل إلى مرجعيات، منها:

- الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية القائمة في المجالات ذات الصلة، مثل خطط التنمية الوطنية أو الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- التدخلات القائمة الجاري تنفيذها بيد منظمات دولية/وطنية؛
- التغييرات المُقرَّر تنفيذها على مجموعة قائمة من التدخلات المستمرة؛
- التكاملات بين الجهات الفاعلة ذات المهام المتماثلة والمتكاملة في آنٍ واحد، وينسحب ذلك أيضاً على نطاق تدخلاتها وخبراتها؛
- الفجوات القائمة في مجموعة التدخلات الحالية والمقترحات ذات الصلة من أجل رأب تلك الفجوات؛
- المخاطر المتعلقة بمجموعة التدخلات الحالية أو بمجموعة التبعات السلبية الحالية لاحتياجات المساعدة القانونية التي تمَّ تحديدها؛
- الارتقاء بتوزيع المهام بين الجهات الفاعلة الحالية في مجال المساعدة القانونية / الخدمات القضائية؛

- الارتقاء بالتشكيل المتوازن بين مختلف أنواع تدخلات المساعدة القانونية / القضائية (المناصرة، وتقديم المساعدة القانونية المباشرة، والمشورة الفنية، إلخ)؛
- القطاع المُحدَّد من مجال المساعدة القانونية / الخدمات القضائية الذي ينبغي له أن يتلقى مزيداً من الدعم المالي/ الفني/... من الجهات المانحة والجهات الفاعلة.

⇨ النتائج المتوقعة: عرض سلسلة من الخيارات الخاصة بالاستجابة الجماعية / المُنسَّقة المنبثقة عن تحليل المساعدة القانونية / القضائية وما يتَّصل بها من استنتاجاتٍ تحليلية على أصحاب المصلحة الأساسيين عبر ورشة عمل أو سلسلة من ورش العمل.

الخطوة ٨. (اختياري). صياغة تقرير لتقييم المساعدة القانونية

يمكن الاتفاق قبل هذه المرحلة على هيكل تقرير التقييم، أي في أثناء الاستعراض المستندي، مع تكييفه حسب ما يلزم في خلال التقييم. وتتولى بعض المنظمات إعداد تقريرٍ نموذجي للتقييمات،[9] وهو ما يساهم في تأطير البيانات المُقرَّر جمعها. ومن الممكن أن يشمل التقرير أيضاً الاستنتاجات التحليلية و

الخطوة ٩. (اختياري). مشاركة نتيجة التحليل على هيئة تقرير

إذا اشتمل التقرير على معلوماتٍ حساسة، فمن الممكن عندئذٍ النظر في خيار إنتاج نسخة سرية بالإضافة إلى النسخة المعلنة.[10] ينبغي التخطيط لنشر التقرير بهدف التحقق من الثقة والمسؤولية على المستوى الوطني، أو من المسؤولية على مستوى البلدية / الولاية / المحلية – حسب نطاق التقييم. ويمكن أيضاً تكييف التقييم بما يتيح بذل المناصرة ونقل المعرفة والمعلومات العامة، أو إعداد التقارير على المستوى العام (مثل إعداد موجزات تنفيذية قصيرة بأهم النتائج والتوصيات الممكن نشرها على نطاقٍ واسع). وبالإضافة إلى مشاركة تقرير التقييم مع الجهة الوطنية المعنية بالمساعدة القانونية ومع مؤسساتٍ أخرى، يمكن النظر في مشاركة التقرير مع ممارسين وجهات مانحة لأنَّ هذا من شأنه الإلهام بالإصلاح المؤثر في تقديم الخدمات – مثل التدريب المستقبلي أو أنشطة البحث، فضلاً عن الدعم الاستراتيجي. ومن الممكن توزيع تقرير التقييم على جميع المنظمات أو المؤسسات التي تعاونت في خلال عملية التقييم، وذلك اتساقاً مع الاتفاق الأوَّلي مع الحكومة و/أو مع أصحاب المصلحة، ويُراعى في ذلك احترام السرية.

اختيار مسار العمل الأنسب وتكييفه: نهج مرحلي

لأغراض هذا الدليل، يُراد لمسار العمل أن يكون هو القرار المتعلّق بترتيب الركائز (والركائز الفرعية والفئات ذات الصلة) من أجل تحليل موضع البداية وكيفية بلوغ الاستنتاجات التحليلية (أو كيفية استخدام الأداة، بعبارةٍ أخرى). لذلك، ليست مصفوفة الركائز الرئيسية والركائز الفرعية متسلسلة؛ أي أنَّ ترتيب المكوّنات التي تُحلَّل ليس ملزماً، بل إنَّه يعتمد على الغاية من التحليل وعلى نطاقه. علاوةً على ذلك، وكما سلف بيانه، وحسب أهداف التحليل المحددة، يمكن تحديد مكوّنات (أي الركائز الرئيسية والركائز الفرعية) الإطار التحليلي للمساعدة القانونية – بدلاً من تطبيق الإطار بأكمله.

---

[9] مثلاً، نقابة المحامين الأمريكية، الوصول إلى أداة التقييم القضائي: دليل منظمات المجتمع المدني إلى تحليل الوصول إلى القضاء (٢٠١٢). متوفر على الرابط التالي https://www.americanbar.org/content/dam/aba/directories/roli/misc/aba_roli_access_to_justice_assessment_manual_2012.authcheckdam.pdf

[10] بمجرد نشر التقرير علانية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية أن تستعين به في جهود المناصرة وزيادة الوعي، على سبيل المثال عبر إبراز أهم فجوات التنفيذ والسياسة، والاشتراك في ورش العمل الخاصة ببناء القدرات مع مقدمي المساعدة القانونية بغية التعاون على إيجاد حلولٍ لمجالات التدخل المحددة في التقرير، وعقد مشاوراتٍ جماعية مع الجهات المعنية بالمساعدة القانونية ومع صناع السياسات، وإشراك البرلمانيين عبر طرح أسئلة تتعلق بالمساعدة القانونية في البرلمان أو عبر جلسات مع أهم البرلمانيين بخصوص إصلاحات السياسة المقترحة في التقييم.

القسم ٢ – (ب) تفعيل الأداة: النتائج المتوقعة

التناسب في عمليةٍ تتسم بالشمول والتشاركية
نتائج التحليل: خارطة طريق للمساعدة القانونية ولمنظومة العدالة
تحديد الخيارات بشأن الاستراتيجية المُنسَّقة للمساعدة القانونية والاستجابة القضائية

التناسب في عمليةٍ تتسم بالشمول والتشاركية

كما ورد في القسم أعلاه وتكرَّر في التوضيح المُفصَّل لعملية الخطوات السبع، هذه الأداة مُصمَّمة لتيسير العمل المشترك (أي التحليل والعمل) في ما بين مختلف أصحاب المصلحة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تنفيذ تدابير المراقبة المشتركة، وأنشطة الإعلام المُنسَّقة، ومشاركة مجموعة الحماية / المساعدة القانونية، والمناصرة المشتركة في خلال مرحلة التقييم.

الاستنتاجات التحليلية: خارطة طريق بشأن مجال المساعدة القانونية/القضاء

ستحقق عملية التحليل نتائج أقوى إذا توجَّهت نحو تحديد مجموعةٍ من الإجراءات المُنسَّقة من أجل تحقيق أهدافٍ مشتركة (استناداً إلى القيمة المقارنة المضافة المقارنة لعمل الجهات الفاعلة المختلفة المعنية).

ستساهم الاستنتاجات التحليلية في مساعدة جميع الجهات الفاعلة في تحصيل فهمٍ وافٍ لما يلي:

- ادعاءات حقوق الإنسان من جانب أصحاب الحقوق، والالتزامات القانونية المقابِلة على الجهات المسؤولة، إلى جانب الأسباب العاجلة والباعثة والهيكلية لعدم تحقيق الحقوق؛
- فهم أسباب وآثار الاحتياجات الأساسية إلى المساعدة القانونية (أي أكثرها شيوعاً وانتشاراً وحدّةً، إلخ...)
- العراقيل الماثلة أمام وصول كامل السكان إلى العدالة، والسكان المتأثرين بالأزمة، والفئات المحددة القابلة للتأثر؛
- جوانب العرض والطلب الخاصة بالمساعدة القانونية في وقت التحليل؛
- وضع خريطة بقدرات أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم، وبقدرات الجهات المسؤولة على الوفاء بالتزاماتهم، وبقدرات الجهات الفاعلة المعنية بمجال المساعدة القانونية على إتمام تقديم المساعدة القانونية وتمثيل ادعاءات أصحاب الحقوق في عمليات صنع القرار؛
- وضع خريطة بقدرة الاستجابة الدولية الحالية وبقطاع التدخل لدى كل منظمة، وما يتصل بذلك من قيمةٍ مضافة واهتمام وحوافز.

تُعدُّ جميع هذه العناصر أساسية من أجل تصميمٍ مشترك لخارطة طريقٍ واقعية ومستدامة لقطاع المساعدة القانونية/الخدمات القضائية (مع أهدافٍ وإجراءاتٍ عاجلة ومتوسطة وبعيد المدى)، إلى جانب الوقوف على القيمة التكميلية المضافة المتوخاة من عمل كل جهة فاعلة.

تحديد الخيارات أمام سياقات استراتيجية الاستجابة المُنسَّقة والجماعية

ليس بمقدور أي منظمة أن تلبي بمفردها كامل التنوُّع الماثل في احتياجات المساعدة القانونية/الخدمات القضائية، إذ يقتضي ذلك مجموعة متنوّعة من المهارات والوسائل. لذلك، من الطبيعي أن تعمل منظمات مختلفة في مجالٍ واحد، وغالباً ما تستهدف أصحاب الحقوق أنفسهم. وقد يسفر ذلك في بعض الحالات عن التباسٍ وتناقضات، وتداخلٍ وتكرار، فضلاً عن التنافس – بينما تبقى بعض الاحتياجات غير مُلبّاة. ينبغي أن تؤدي بعض الاستنتاجات على مستوى التحليل المحدد (المجتمع المحلي، المنطقة، على المستوى الوطني، إلخ) إلى تحديد سلسلةٍ من الخيارات المتاحة للمساعدة القانونية والتدخلات القضائية. يساهم الإطار المفاهيمي في تحديد نوعَين من التدخلات:

- تقديم خدمات المساعدة القانونية المباشرة
- التدخلات الرامية إلى إنشاء أو تعزيز بيئة مؤاتية للمساعدة القانونية.

من المفيد في هذه المرحلة أيضاً أن يتناقش أصحاب المصلحة بخصوص طبيعة التدخلات، مع تصنيفها باستخدام دورة الحماية المعتمدة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر - تدخلات تصحيحية، مستجيبة ومؤاتية للبيئة[11]:

- ❖ "**العمل المستجيب**": أي نشاط مبذول في سياق نمطٍ ناشئ أو راسخ من الانتهاك، وذلك لمنع حدوثه، و/أو وقفه، و/أو تخفيف آثاره المباشرة؛
- ❖ "**العمل التصحيحي**": أي عمل يُراد به استعادة كرامة الأفراد وتحقيق ظروف معيشية مناسبة بعد نمطٍ من الانتهاك؛

[11] انظر جيوسي كافيرزاسيو، سيلفي، تقوية الحماية في الحرب: بحث في معايير مهنية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ٢٠٠١.

- **"بناء البيئة"**: الجهود المبذولة لتعزيز بيئة سياسية واجتماعية وثقافية ومؤسسية وتشريعية تُعين السلطات أو تشجعها على احترام التزاماتها وحقوق الأفراد.

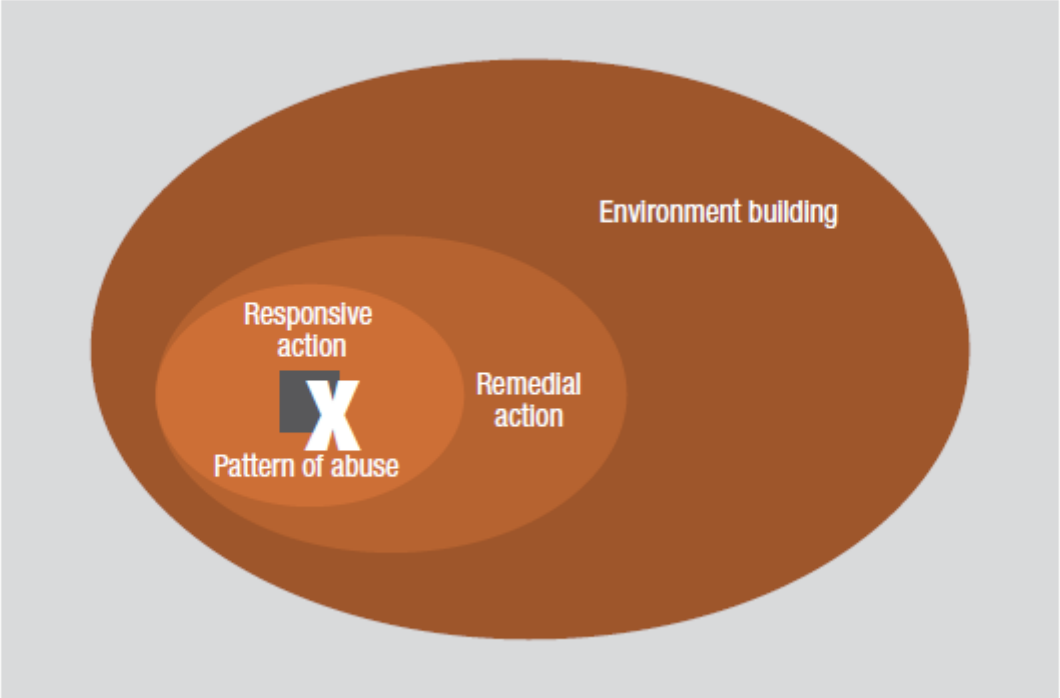

يقسّم هذا النموذج أنشطة الحماية المختلفة التي تباشرها منظمات العمل الإنساني، والعمل الإنمائي، وبناء السلام وحقوق الإنسان إلى ثلاثة أقسام متى أخفقت السلطات في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وتشكّل تلك المجموعات الثلاث (أو أنواع الأنشطة الثلاثة) "إطار عمل الحماية" الممكن تصوره على هيئة دائرة يراد منها نقل الطبيعة غير الهرمية والمستقلة للأنشطة، إلى جانب إمكانية تنفيذها بالتزامن. والوضع الأمثل هو وجود استراتيجية مناسبة تتعامل مع المستويات الثلاثة عبر استغلال مجموعةٍ كبيرة من أنشطة مختلفة للغاية. وبتطبيق "دائرة الحماية" على تدخلات المساعدة القانونية، قد يتسنى تحديد الأنشطة التي تركز عليها المنظمة المعنية، وكذلك الأنشطة التي اختارت تركها. أي أنَّ هذه طريقة للمراعاة الشاملة لعمل كل منظمة. كما تتيح "دائرة الحماية" دراسةَ نهج المنظمات المختلفة حيال مشكلةٍ مُعيَّنة، مع تقييم نقاط القوة والضعف لكل نهج.

وبمجرد انتهاء الفريق وأصحاب المصلحة من تحديد الخيارات الخاصة بالاستجابة الجماعية/المُنسَّقة، يمكن أن تتمخض طرق أخرى مفيدة في تصنيف "أساليب العمل" إلى فئات كما يلي:

- الإقناع: يستند الإقناع إلى الحوار القائم على الثقة مع السلطات المختصة.
- الدعم: يمكن تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر إلى السلطات عبر تقديم المساعدة التقنية أو المالية إليها بغية الوفاء بالتزاماتها القانونية.
- الإبدال: ربما يكون من الحلول القيّمة في بعض الأحوال التصرف بصفة البديل الجزئي أو الكلي للسلطات المقصِّرة القادرة على الوفاء بالتزاماتها حيال وقف الانتهاكات أو إنقاذ ضحايا الانتهاكات.
- التعبئة: يُراد من التعبئة توليد اهتمامٍ في أوساط كياناتٍ أخرى (ولايات، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات دولية أو إقليمية) من شأنها التأثير في السلطات/ حملة السلاح من أجل اتقاء الانتهاك أو وقفه، أو حفز التشجيع أو المساعدة
- الشجب: في ظروفٍ استثنائية فقط.

القيمة المضافة لاعتماد هذا الإطار

من التحليل الجماعي إلى الاستجابة المُنسَّقة والتعاونية:

- (التحليل) الأخذ بنهجٍ قائمٍ على حقوق الإنسان: هذا النهج كفيل بالتمحور حول أصحاب الحقوق، وانتهاكات حقوق الإنسان التي كابدوها واحتياجاتهم إلى المساعدة القانونية، الأسباب والتبعات ذات الصلة
  ⇨ (الاستجابة) المساعدة في مد جسور الحوار بين الجهة الفاعلة على المستوى الوطني والجهات الفاعلة الدولية المختلفة (في مجالات بناء السلام، والتنمية، والعمل الإنساني)

- (التحليل) وضع خريطة بمسؤوليات أصحاب الواجبات قياساً على احتياجات المساعدة القانونية
  ⇨ (الاستجابة) المساعدة في وضع خريطة قوية لأصحاب المصلحة من أجل المناصرة القائمة على البراهين، مع المساعدة في تصميم استجابةٍ مستدامة

- (التحليل) نهج تشاركي: من المهم أن يجري التحليل بالاتفاق مع الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك أصحاب الحقوق (أو من يمثلونهم حسب المناسب)، على أن تكون البداية من رؤية أصحاب الحقوق تجاه الاحتياجات القانونية
  ⇨ (الاستجابة) المساعدة في تعزيز المساءلة أمام السكان المتأثرين

- (التحليل) وجود لغة مشتركة لدى الجهات الفاعلة في مجالات حقوق الإنسان وبناء السلام والتنمية على صعيد إطار العمل التحليلي إنما يتيح توفيق نُهج الطوارئ والتنمية واجتناب التصنيف إلى عاجل/غير عاجل – بل فيه تأكيد أنَّ كل نوع من الأنشطة المساهمة في الحماية يُعدُّ موازياً ومصاحباً، لا متسلسل زمنياً ولا متتالياً. أي أنَّه يفيد التقارب لا الاستمرارية.
  ⇨ (الاستجابة) النظر في إدماج المساعدة القانونية وغيرها من التدخلات القطاعية

- (التحليل) بعيداً عن الاستجابة القُطرية: النظر في جوانب إقليمية / عابرة للحدود / عالمية تخصُّ الانتهاكات والمسؤوليات والقدرات
  ⇨ المساعدة في تعزيز الحلول العابرة للحدود (آليات حقوق الإنسان، والبُعد الإقليمي لبعض القضايا، ...)

- (التحليل) النظر في المتغيرات السياسية وديناميات القوة يعني ضرورة تجاوز العمل الإنساني للتحليل الوصفي التقليدي للسياق القانوني، كما يوجب تحديد العوامل المُمكّنة لاحتياجات المساعدة القانونية وتفاقمها
  ⇨ (الاستجابة) المساعدة في بناء نظرية تغييرٍ أفضل

- (التحليل) النظر في الأعراف الاجتماعية الحالية وقدرات المجتمعات المحلية القائمة على نيل الحقوق وحل المشاكل، وتحديد ما يسهم في الحماية وما يفاقم احتياجات المساعدة القانونية القائمة
  ⇨ (الاستجابة) تعزيز جهود التصميم في البرامج والأدوات الحالية/المقاربات / المنهجيات الأوفى تفصيلاً واستدامةً

- (التحليل) إطار العمل منطبق على جميع المواقف، سواء انطوت على نزاعٍ شديد أو منخفض الحدة. وربما كان منطبقاً في أوقات السلم أيضاً.
  ⇨ (الاستجابة) القدرة على عرض المعلومات، بما يجعلها أداةً للمناصرة في حد ذاتها

- (التحليل) مرتكز على الأشخاص: البداية من نظرة أصحاب الحقوق إلى المشاكل القابلة للمقاضاة، ومشورة الخبراء الوطنيين بشأن السياق والقدرات، والمساعدة في سدّ الفجوة بين الجهات الفاعلة في مجالات القضاء / سيادة القانون / التنمية (التركيز غالباً على النُّظُم القضائية، والإصلاحات – بناء البيئة)، والجهات الفاعلة في مجالات بناء السلام وحقوق الإنسان (التركيز غالباً على اللجوء إلى القضاء بوصفه سبيلاً للانتصاف من الانتهاكات – أي نهج تصحيحي)، والجهات الفاعلة الإنسانية (التركيز غالباً على الاستجابة إلى الاحتياجات العاجلة – أي نهج مستجيب)
  ⇨ (الاستجابة) نهج مرتكز على الأشخاص إزاء الإصلاح القضائي، وبدايته بالنظر في احتياجات الأفراد وأهدافهم من أجل حل المشاكل القضائية الأهم بالنسبة لهم. فالقضاء المتركز على الأفراد يمكّنهم من البحث عن الحلول ويكفل لهم خدمات جيدة على امتداد رحلة العدالة.